



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

قضية اللاجئين ما فوق سياسية

[06]



الافتتاحية

اللاجئون بين السياسي والإنساني

دفع الحليف الروسي موضوع المهجرين واللاجئين السوريين بأبعاده الحقيقية إلى دائرة الضوء، وباعتباره جزءاً من عملية حل الأزمة السورية، ليعكس بذلك موقفاً أخلاقياً يتميز بالجدية تجاه مصير ملايين السوريين الذين كانوا وما زالوا أحد أوجه المأساة السورية. أي أن الاتحاد الروسي يلتزم بمسؤوليته أمام الشعب السوري باعتباره أحد أهم الضامنين لتطبيع الأوضاع في البلاد.

إن أهمية هذه الخطوة تكمن في أنها تساعد على خلق البيئة الضرورية لتسريع الحل السياسي، من خلال تخفيف معاناة اللاجئين والأهم، لا سيما وأن العديد من الفرقاء ما زال يحاول تأخير هذا الحل من جهة، ومن جهة أخرى عرقلة عودتهم بهدف استخدامها سياسياً، كأداة لتأمين موقع لهذه الأطراف على طاولة التفاوض السورية، والنفوذ اللاحق في البلاد.

تفرض مبادئ القانون الدولي، وشرعة حقوق الإنسان على كل القوى الدولية عدم وضع هذه القضية ضمن عمليات التجاذب السياسي حول الأزمة السورية، بل ينبغي التعاطي معها على أنها مسألة ما فوق سياسية، وينبغي السعي لحلها بالسرعة القصوى. أما رهن المسألة بموضوع إنجاز الحل السياسي، فيعبر عن موقف لا أخلاقي، وابتزاز واستثمار في عذابات السوريين خدمة لمصالح دولية لا علاقة لها بالسوريين.

ومن نافلة القول، أنه يجب التعامل مع هذه المشكلة بحكمة وعقلانية بحيث تحقق الهدف المرجو منها، فلا وجهة النظر التي تقول عودوا فوراً دون أية ضمانات تفي بالغرض، ولا تلك التي تقول لا تعودوا إلا بضمانات... بل يجب السير والتقدم في موضوع عودة اللاجئين ليناسب طرماً مع زيادة الضمانات، أي مع التقدم بالحل السياسي.

إن عودة اللاجئين أفضل ضمان للحل السياسي الحقيقي، حيث عندما تصبح الكتلة الأساسية منهم في سورية، فإن هذا يعني مشاركة اللاجئين في الانتخابات التي ستجري وهم ضمن الأراضي السورية، وليس في مخيمات النزوح أو دول اللجوء. وهذا شيء إيجابي إذ يخفف عبء دول الجوار والدول الأوروبية، وينتهي موضوع الإشراف الدولي على الانتخابات في الخارج. لأن قرار مجلس الأمن 2254 يقول بمشاركة جميع السوريين بالانتخابات التي ستجري في سياق الحل السياسي.

صحيح أن مشكلة اللاجئين هي نتاج صراع سياسي، ولكن النظر إليها من هذه الزاوية فقط، ورهنها بالحل السياسي وإغفال الجانب الإنساني فيها، يقصد به منع الحل نفسه، وبالتالي استمرار معاناة هؤلاء اللاجئين، أي عدم التقدم لا على المسار السياسي، ولا المسار الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك كله، كمسائل ملحة ومباشرة، فمن الناحية الاستراتيجية شملت عمليات النزوح الواسعة مئات الألوف من الكفاءات العلمية السورية، واليد العاملة الخبيرة ما يشكل خسارة لا يمكن تعويضها، خصوصاً مع بدء مرحلة إعادة الإعمار التي تحتاج إلى جهود كل الكفاءات السورية، ومن هنا فإن مسألة اللاجئين تعتبر قضية وطنية بامتياز بكافة جوانبها.

شؤون استراتيجية



العولمة النيوليبرالية: إعادة
تشكيل الإنتاج العالمي

20

شؤون اقتصادية



تعلّم «الأذى»...
من تجربة كهرباء مصر

12

شؤون محلية



حق السوريين
في التعويض

08

شؤون عمالية



لا تستثني العمال
يا حكومة

03

التسريح التعسفي في قوانين العمل



«العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين» المادة أربعون من الدستور السوري.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



عيدنا يوم خلاصنا

تمر سنوات الأزمة واحدة بعد الأخرى، يستذكر فيها الفقراء أحلامهم التي سرقت منهم وجعلتهم أرقاماً في سجلات الحكومات والمنظمات، حيث يجري استثمارها في سوق السياسة.. من خلال الجلسات التي تحصل في زيارات العيد تكون الأزمة الموضوع الرئيس للجالسين، أو كما يعبر عنها البعض بطريقة الشعبوية، بالمحنة التي أصابت الشعب السوري، وجعلته مهجراً ونازحاً يهيم على وجهه مصارعاً المستجندات التي طرات على حياته من أجل تأمين حاجات أطفاله بمناسبة العيد، حيث اعتاد على تأمينها قبل المحنة الأزمة، يذهب إلى الأسواق التي يقال عنها شعبية، وهي الآن ليست كذلك يتأمل الأسعار ولكنه يخشى من السؤال عنها لعله المسبق بقدرته الشرائية التي فُصّلت على مقاس أن يأكل ويشرب ضمن الحدود الدنيا التي تبقى سائراً على قدميه، يتنفس بعض الهواء المخصص له، هذه الحدود التي يستطيع الفقراء أن يتحركوا ضمنها بينما الأغنياء أولاد البطة البيضاء حركتهم مفتوحة على مصراعها يعيئون في الأرض فساداً كما يحلوا لهم. إن قدوم الأعياد بمختلف ألوانها، واشكالها يؤثر إلى حجم الكارثة التي حلت بالفقراء لأنها تفجر أحزانهم، وتظهر كم من القهر قد أصابهم وهم في منافي التهجير والنزوح، تلمس المأساة المعاشية من التآوهات الخارجية من الصدور، ويطرحون سؤالاً أساسياً.. إلى متى سنبقى مهجرين في وطننا؟ سؤال قد لا يجيب الكثيرون الإجابة عنه بشكل واضح وحقيقي كما يفعل أهل السياسة والدراسة ببواطن الأمور، ولكن ما يفهمونه بحسبهم الشعبي الصادق أن هذه الحرب لم تعبر عن مصالحهم وهي تخدم من يسعى لاستمرارها وإبقاء نارها مشتعلة طالما هي تدر المالاين والمالاين، لا يكون عادة فيها حصّة للفقراء بل يدفعها الفقراء بطرق مختلفة لتذهب إلى جيوب الظالمين المغتنيين، والمنتهفين من لقمة عيشنا ودمنا، من بسمه أطفالنا الذين تحولوا إلى رجال قبل أوانهم بسبب أهوال الحرب، والتشرد والفق. أيها المهجرون والنازحون والمهمشون والمشردون: لا ترفعوا الراية البيضاء، الوطن لنا وليس لهم، الهواء لنا والماء لنا وليس لهم، فلنقاوم أعداء الشمس والحياة من فاسدين كبار، والداعشين بمختلف ألوانهم وتجار الدم... كرامتنا بالدفاع عن لقمتنا وكلمتنا ووطننا.

■ ميلاد شوقي

«حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون، يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء» المادة الحادية والخمسون.

كل هذه الحقوق الممنوحة للمواطن والعامل حسب نصوص الدستور السوري لعام 2012 أتت ملغية للمواد 64/ 65 من قانون العمل رقم 17 المتعلقة بالتسريح التعسفي و للمادة 137 من قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 التي أعطت الحق لرئيس مجلس الوزراء بتسريح أي عامل أو موظف في الدولة دون بيان الأسباب الموجبة لذلك، ودون سماع دفاع العامل وتحصن مثل هذه القرارات من رقابة القضاء الذي لا يملك صلاحية النظر فيها أو حتى تعديلها، وهو ما يحرم العامل من أهم حقوقه الدستورية وهي التقاضي، وبناء على هذه المواد في قوانين العمل تم تسريح عشرات الآلاف من العمال في القطاع العام والخاص لأسباب غير معروفة.

التسريح في القانون رقم 50

بحسب نص المادة 137 فإن قرارات رئيس مجلس الوزراء تصدر بناء على اقتراح لجنة تشكل من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، دون اعتبار للاتحاد العام لنقابات العمال بوصفه جهة تمثل العمال وهذا بعد ذاته يعطي طابعاً غير مشروع لهذه اللجنة وعملها.

وقد نصت المادة 137 من القانون على عدم جواز

التسريح في القطاع الخاص

ولا ننسى المواد 64/ 65 من قانون العمل رقم 17 والتي تجيز لرب العمل تسريح عماله وبشكل تعسفي من العمل، ورغم إعطاء العامل حق مراجعة القضاء إلا أن القانون سحب هذا الحق من جهة ثانية، حيث نص على أنه بمقدور رب العمل رفض تطبيق قرار المحكمة وتسريح العامل، فسلطة رب العمل فوق سلطة القضاء أيضاً؟ وهو ما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال خلال هذه الأزمة، وهو ما فاقم مشكلة البطالة أكثر وزاد من معاناة العمال!

ويكاد يكون التسريح التعسفي بمثابة السيف المسلط على رقاب العمال يشهده رب العمل في وجههم كلما طالبوا بحقوقهم المشروعة، ولم يؤد قانون العمل رقم 17 إلى ظهور علاقات عمل سليمة كما ادعى واضعوه بل أدى إلى ظهور علاقات في منتهى الاستغلال، يستغل فيها رب العمل العامل إلى أقصى الحدود دون أن يكون للأخير حق الاعتراض حتى.

ففي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر على الشعب السوري يفترض من الحكومة أن تقف مع العمال وتتصفهم، فهذا يوفر عليها أرباح الغزل التي يطربون بها أذان العمال في كل مناسبة وتؤمن لهم فرص عمل وترفع من مستوى معيشتهم، لا أن تقوم بطردهم من عملهم وتحاربهم بلقمة عيشهم، فهذا لا يخدم الإنتاج أولاً، لأن العامل الذي لا يشعر باستقرار في عمله لن يكون عاملاً منتجاً، فهو مهدد بالطرد في أية لحظة، والبطالة في انتظاره، وفوق ذلك محروم من مراجعة القضاء أيضاً أي: «كما يقول المثل: فوق الموت عصاة قبر كمان».

استخدام العامل المصروف من الخدمة بناء على هذه المادة إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء حيث نصبت تلك المادة رئيس مجلس الوزراء خصماً وحكماً في وقت واحد، والقصد من ذلك هو إغلاق الباب بوجه إعادة المصروفين من الخدمة إلى العمل نهائياً تحت أي بند، فليس هناك من جهة رقابية على رئيس مجلس الوزراء وعلى قراراته، ولو كانت هذه المادة تعيد العامل المصروف من الخدمة إلى عمله فمن سيعوض العامل عن الفترة التي بقي فيها عاطلاً عن العمل؟ ألا يجب أن يتحمل رئيس مجلس الوزراء مسؤولية قراراته وتجري مخصصته أمام القضاء لتعويض هؤلاء العمال.

أين صلاحية القضاء؟

أغلب حالات التسريح التي تجري في القطاع العام يتم عادة تذييلها لأسباب تتعلق بالفساد، ولكن لو كان هذا التبرير صحيحاً لكان من الأجدر على الحكومة أن تحيل الموظف إلى القضاء، المنوط به وحده محاكمة العامل الفاسد، فارتكاب العامل لجرم ما لا يعطي الحكومة صلاحية التعدي على صلاحيات السلطة القضائية، ولا يحرم العامل من حقه الدستوري في محاكمة عادلة توفر له فيها الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه، وكذلك حقه بالظعن بقرارات الحكومة أمام القضاء.

وقد اشتكى عدد من العمال الذين سرحوا بناء على هذه المادة: أنه تم تسريحهم كيداً بسبب خلافات مع الإدارة التابعين لها رغم صدور قرار من المحكمة الإدارية بإعادتهم إلى العمل، إلا أن رئيس الحكومة أصدر قراراً بفصلهم بعد ذلك وهو ما يعني تجاوز الحكومة للقضاء وقراراته وعدم احترامها.

لا تستثني العمال يا حكومة

■ غزل الماغوط

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء على موقعها الإلكتروني البدء بخطة تطوير وتحديث التشريعات الناظمة لعمل الدولة، عبر خطوات أبرزها: إلغاء الاستثناءات وتوحيد التشريعات المتماثلة والمتشابهة بحيث تكون "بسيطة ومرتنة وواضحة لا تحتمل التأويل"، وذلك استعداداً لمرحلة ما بعد الحرب.

في التفاصيل شكل المجلس مجموعة عمل من وزارات العدل والمالية والتنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، لوضع الآليات التنفيذية لتطوير وتحديث التشريعات. وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة أكد وزير العدل: أن التشريعات الموجودة حالياً يعترضها الغموض في كثير من موادها، بالإضافة إلى تناقض بعضها، مشيراً إلى أن الآليات التنفيذية لتطوير وتحديث التشريعات ستتركز على توحيدها وإزالة التناقض بينها، لتكون واضحة لا تحتمل التأويل ودون أن تتضمن أية استثناءات.

ماذا عن العمال؟

تبدو هذه الإجراءات ضرورة ملحة ولا سيما ما تعلق منها بإلغاء الاستثناءات التي كثيراً ما فتحت الباب واسعاً أمام مختلف التجاوزات والانتهاكات بحق التشريعات المعمول بها، لكن السؤال الذي لا مجال لإغفاله، هو: هل سيتم تطبيق هذا الإجراء الهام على قوانين العمل بما يكفل إيجاد قانون عمل موحد يجمع الطبقة العاملة، والتي لطالما جرى الانتقاص من حقوقها بفعل الاستثناءات؟ أم أنه سيجير كما جرت العادة لخدمة مصالح أرباب العمل فقط دوناً عن العمال؟

أمثلة كثيرة

بالنسبة للطبقة العاملة، تشكل الاستثناءات مجالاً رحباً يتيح لأرباب العمل التملص من المسؤوليات والتداول على الحقوق، لذلك لا يكاد يجتمع العمال في مؤتمراتهم أو

لقاءاتهم اليومية المعتادة خلف الآلات دون أن يُعرجوا في حديثهم على التجاوزات التي تنتهش جسد النص التشريعي، وتلتهم حقوقهم دون مبررات منطقية في معظم الحالات، إذ تجد عمالاً يشكون حرمانهم من تعويض الاختصاص دون سبب مقنع، وآخرين لا يتقاضون تعويض طبيعة العمل، أو لا يحصلون على بدل اللباس العمالي رغم أن لهم أقراًناً في منشآت مماثلة ينالون هذه الحقوق، في حين ما زال عمال آخرون لا يتقاضون التعويض المعيشي، كما يعاني كثيرون من الحرمان من أجر العمل الإضافي.. إلخ والتجاوزات أكثر من أن نحصى هنا.. فهل هذه الاستثناءات موجودة

ضمن خطة العمل الجديدة التي تطرحها الحكومة؟

ما لا يجوز..

كلمة يجوز من الكلمات الحاضرة بوفرة في القانون 17، وهي مفتاح لعشرات الاستثناءات التي تجيز للوزير المعني أو لرب العمل ما ليس من حقه فعلياً، ومنها على سبيل المثال: المادة 51 التي تتيح لرب العمل في أحد بنودها تكليف العامل بغير العمل المتفق عليه حتى ولو اختلف عنه اختلافاً جوهرياً، وذلك في حالتي الضرورة والقوة القاهرة، ومنعاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نشأ عنه ولمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وكذلك المادة 53 التي تسمح لرب

العمل بإنهاء عقد العمل محدد المدة في أي وقت خلال مدة سريانه.

العمال أولاً

لا شك أن إلغاء الاستثناءات والتجاوزات وإلزام رب العمل بتطبيق التشريع المتفق عليه دون التفاف على حقوق العمال هو مطلب أساسي بالنسبة للطبقة العاملة، وهو ليس سوى الخطوة الأولى نحو قوانين عمل موحدة وعادلة ولا تحتمل عشرات التفسيرات، وننتظر من الحكومة ألا تدبر هذا المطلب بما يخدم مصالح أصحاب الأموال ويعزز قوانين التشاركية والاستثمار على حساب العمال كما جرت العادة.

الطبقة العاملة



بلجيكا - عمال الطيران

نظمت مجموعة من العاملين في شركة «رايان إير»، احتجاجاً في مطار في بلجيكا، على بطء التقدم في مفاوضات تجرى بشأن اتفاقات العمل الجماعي. وشارك أكثر من 20 عاملاً وممثلي اتحادات العمال في «رايان إير»، أكبر شركة للطيران منخفض التكلفة في أوروبا، باحتجاج في مطار تشارلروا البلجيكي، بعدما دعا بعض من طياري الشركة في ألمانيا وإيرلندا والسويد وهولندا وبلجيكا، إلى إضراب لمدة 24 ساعة.

ودعا ممثل اتحاد العمال البلجيكي، السلطات في بلاده وأوروبا إلى إجبار «رايان إير»، على احترام القوانين المحلية، وقال: إن الشركة لا تحترم على الإطلاق أيًا من طيارها أو أطقم الضيافة، مشيراً إلى مطالبهم.



ألمانيا - التفاف قانوني على العمال

قضت محكمة العمل الاتحادية في ألمانيا، بحق أرباب العمل، من ناحية المبدأ، في تقديم وعود لعاملهم لتجنبهم عن الإضراب، رغم أن ذلك يؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة بين العاملين. وجاء في مبررات الحكم الذي أعلن يوم 14 آب، أن من حق صاحب العمل أن يحاول أثناء الخلاف مع العمال، تقديم عطاء استثنائي للخارجين عن الإضراب، على الرغم من أن ذلك يؤدي «وفقاً للمحكمة» إلى عدم المساواة مع المضربين، لكن ذلك أمر نسبي، ويقدم أرباب العمل مبلغ 200 يورو للعمال المتخاذلين اليوم الواحد. ودعت نقابة فيردي عامي 2015 و 2016 إلى إضرابات في إطار محاولتها انتزاع زيادة في الأجور لأعضائها.



العراق - مشروع يغلق المصانع

خرج العشرات من العمال والصناعيين في النجف، يوم 14 آب، بتظاهرة حاشدة احتجاجاً على مشروع سكتي استثماري في حي الحرفيين في المحافظة، والذي سيؤدي إلى إغلاق معاملهم، حيث أقدموا على قطع الطريق المؤدي إلى مطار النجف الدولي تعبيراً عن غضبهم، وللضغط على الحكومة للاستجابة لمطالبهم، وطالب المتظاهرون الحكومة المركزية بالتدخل فوراً لإلغاء المشروع وإنقاذ معاملهم من الإغلاق بعد تبليغهم من قبل دائرة البيئة بإزالتها فور اكتمال المشروع السكني، وهدد العمال والصناعيون بإعلان العصيان والاعتصام حتى يتم التراجع عن القرار منعاً لقطع أرزاقهم وتشريدتهم. والجدير ذكره، أن العراق يشهد حركة احتجاجية واسعة تتمحور حول الأجور والوظائف والفساد.



نيوزيلندا - إضراب المعلمين

نظم ثلاثون ألف معلم في نيوزيلندا إضراباً، يوم 15 آب، للمرة الأولى منذ أكثر من 20 عاماً، وذلك في تحد لخطة حكومية خاصة بموازنة قانون المسؤولية المالية، وفي مواجهة المطالب المتزايدة لزيادة رواتب القطاع العام. وطالبت نقابة المعلمين بزيادة الأجور بنسبة 16% للمدرسين على مدار عامين، في حين عرضت الحكومة زيادة للأجور تتراوح بين 6% و 14.7% على حسب الخبرة، وعلى مدى ثلاث سنوات. والجدير ذكره، أنه في الشهر الماضي أضرب أكثر من 30 ألفاً من الممرضات وموظفي الرعاية الصحية لأول مرة منذ 30 عاماً، لينضموا إلى سلسلة الإضرابات التي شهدتها القطاعات الأخرى في البلاد.

السويدياء - عمال بلا طبابة



يشرف مركز الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية في السويداء من خلال كادر فني من مهندسين وفنيين بجميع الاختصاصات على عدة مشاريع هامة على مستوى المحافظة ومنها: مشفى شهباء ومشروع القصر العدلي في مدينتي السويداء وصلخد، ومشروع محطة المعالجة في قرية رساس ومشروع النادي الرياضي الريفي في بلدة الكفر.

■ وائل منذر

زارت قاسيون مركز الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية في السويداء وتعرفت عن كثب على الخطط المنفذة لهذا المركز والتي بلغت بحسب سجلات المركز لعام 2015 التنفيذ بنسبة 90% ولعام 2016 المخطط 9000000 ل س، بمعدل المنفذ منها 7978146 ل س، بمعدل نسبة تنفيذ الخطة 89% وفي عام 2017 بلغت نسبة تنفيذ الخطة المقررة 90%، ورأت قاسيون عن كثب الصعوبات التي تواجه العاملين الذين يبلغ عددهم 58 عاملاً 32 عاملة يعملون بعقود دائمة، بالإضافة إلى 26 عاملاً و14 عاملة يعملون بعقود سنوية.

صعوبات العمل

من الصعوبات التي تواجه العاملين في هذا الفرع عدم تأمين جبهات عمل من مشاريع جديدة وعدم تأمين اعتمادات مالية للمشاريع المتوقعة. بناء على المادة 91/65 لعام 1959 الفاضية بمنح التجمع العمالي الذي لا يتجاوز عدد عماله 100 عامل حقيبة

هالقصة الله وكيلك خيار وفقوس، عمال عندها طبابة وعمال بتجر على الربابة وتصاب بالكابة». إحدى العاملات علقت «الله يساعده، والله يعين الموظف صرنا نخاف نمرض وننكسر بالمصروف كم شهر لقدام، يا ريت تاخذ الحكومة رواتبنا وتصرف علينا إذا مرضنا، العامل بيقدم عمره وشبابه في خدمة الدولة بيسوا تخدمه بالطبابة» أحد العمال أخبرنا: أنه بالإمكان أن تبادر الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية الإدارة العامة لجمع العاملين في فروع الشركة في محافظات السويداء والقنيطرة ودرعا لتتمكن بحسب القوانين من تقديم الطبابة الكاملة لهؤلاء العمال.

أهم مطالب العمال

المطالبة بتأمين العاملين بالطبابة أسوة بعمال الإدارة العامة في دمشق. المطالبة بتثبيت العاملين في هذا المركز بعقود سنوية، تفعيل نظام الحوافز الإنتاجية. منح جميع التعويضات على الراتب الحالي. رفع سقف الرواتب لجميع الفئات.

من الصعوبات التي تواجه العاملين في هذا الفرع عدم تأمين جبهات عمل من مشاريع جديدة وعدم تأمين اعتمادات مالية للمشاريع المتوقعة

من أول السطر

■ نبيل عكام

التفتيش التأميني

تعتبر التأمينات الاجتماعية إحدى المؤسسات المهمة والضرورية في المجتمع، لما يمكن أن تقدمه من حاجات ضرورية للعمال في رعايتهم ورعاية أسرهم، لذلك يتحتم على مؤسسة التأمينات الاجتماعية توسيع خدماتها للعاملين المنضوين تحت مظلتها، لأنها أحد العناصر الأساسية لتوفير الأمان لهم في حاضرهم وفي مستقبلهم أيضاً، ضد المخاطر المهنية التي يتعرضون لها من خلال عملهم، وضد المخاطر الاجتماعية.

ومن أهم عناصر تفعيل دور التأمينات: التفتيش التأميني، حيث يحق لعناصر التفتيش زيارة أماكن العمل في أي وقت يروونه مناسباً دون إخطار مسبق، للتأكد من التزام المنشآت بحقوق العمال التي نصت عليها قوانين العمل النافذة، وانضمام العاملين كافة للمظلة التأمينية، حيث أكد قانون التأمينات الاجتماعية على إلزامية التأمين للعمال، وعلى مؤسسة التأمينات أن يكون لديها ذلك الكادر التفتيشي المؤهل بالمعارف النظرية والعملية فيما يتعلق بقوانين العمل النافذة، واتفاقيات العمل الدولية والعربية، وكذلك إلماماً ومعرفة واسعة بقواعد وأسس الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية. هذا من جهة ومن جهة أخرى منحهم ذلك التعويض العادل والمجزي وتوفير وسائل النقل اللازمة لاداء مهمتهم، حتى لا يتعرضون لآية إغراءات قد يلجأ لها أرباب العمل في سبيل تهريبهم عن مسؤولياتهم اتجاه العاملين لدى منشآتهم، وتوفير ذلك العدد الكافي من المفتشين الذي يسمح بإجراء المسح التأميني الدوري لكل المنشآت مرة على الأقل في السنة.

تأمين الحماية لهم من خلال إعطائهم صفة الضابطة العدلية لتنفيذ مهمتهم في البحث والتحقيق في التزام أرباب العمل بالقوانين النافذة وتوجيه الأسئلة إلى العمال أو ممثليهم حول ذلك، وإلى أرباب العمل أيضاً. ومن حقهم الاطلاع على سجلات وعقود العمل ودفاتر الرواتب وأخذ الصور لمكان العمل لتوثيق مشاهداتهم للمنشآت.

ويبقى السؤال دائماً: لماذا أرباب العمل يتهربون من تسجيل العمال الذين يعملون في منشآتهم لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وعندما يتقاعسون عن تسديد ما يجب عليهم من اشتراكات العاملين الذين يضطرون لتسجيلهم في مؤسسة التأمينات تقوم الجهات الوصائية بإعفائهم من تبعات التأخير هذا، وأحياناً تقوم بطي جزء من هذا الاستحقاق؟

يقول أحد العمال والذي يعمل في إحدى الشركات الخاصة الكبيرة وذات الشهرة: منذ أكثر من 15/ سنة وأنا هنا لم أسمع يوماً عن حضور مفتش التأمين، «بس مرة قلي مديري إنك مسجل بالتأمينات بس ما بعرف كيف ولا على أي راتب».

ليرة تركية.. رسائل عالمية وسورية!



العميان رؤيته، فكل الإجراءات التي تلجأ إليها واشنطن في سياق محاولة إيقاف تراجعها، هي إدارة الأزمة، لا أكثر ولا أقل، طالما أن الأزمة عصية على الحل، ومن هنا فإن كل الرأسماليات التابعة اقتصادياً مهددة بالوصول إلى ما وصلت إليه تركيا، وعليه، فإن المسارعة إلى الانفكاك عن منظومة الدولار، هي الخطوة الأكثر عقلانية وحكمة بالنسبة لهذه الدول، ويكاد يكون الخيار الوحيد أمامها لكي لا تكون كبش فداء الأزمة الرأسمالية العظمى.

تغيرات سياسية إجبارية

إن التغيرات الاضطرابية التي يجب أن تلجأ إليها الرأسماليات التابعة، ستؤدي بالضرورة إلى تغيير البنى السياسية القائمة، فمنظومة التبعية كانت وما زالت هي الحامل، لتنامي دور الشرائح الاجتماعية التابعة في دول الأطراف، وباعتبار أن المنظومة تتفكك، فإن تتساقط الحوامل المحلية داخل كل بلد، بات أمراً واقعاً خارج الرغبات والنوايا، وبعبارة أوضح: إن منظومة الاستغلال بطرفيها، المركز الإمبريالي الغربي، وليبرالي بلدان الأطراف وصلت إلى نهايتها بالمعنى التاريخي، لاسيما وأن الليبرالية أصلاً ظاهرة طارئة في بلدان الأطراف، تم تصنيع حواملها المحلية من قبل المركز الإمبريالي، وإذا كان هؤلاء يتساقطون كآحجار الدومينو ويجري التضحية بهم بعد فشل المشروع عالمياً، فإن مصير الراعي العالمي لن يكون أفضل، على الأقل لأن هؤلاء كانوا أهم أدوات منظومة الهيمنة الأمريكية في بلدانهم، التي كانت تستند واشطن قوتها من وجودهم، لدورهم في منظومة التبعية.

الاقتصادية العالمية تستوجب مركزية شديدة في القرار.

حالة المد والجزر في العلاقات التركية-الأمريكية خلال العامين الماضيين، والتقارب التركي المتدرج مع قوى الشرق الصاعدة، أرغمت واشنطن المأزومة على استباق فتح المعركة الآتية من كل به، فكل التحضيرات الأمريكية جارية للمواجهة المرتقبة مع الصين وروسيا، وتدرج واشنطن أكثر من غيرها بأنها ستكون معركة كسر عظم، مما يستوجب أمرين:

-إعاقة تمدد نفوذ القوى الصاعدة إلى منطقة مصالح أمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، ومنع هذه القوى من ملء الفراغ، في الوقت الذي اضطرت واشنطن إلى التضحية بالحلء وتدفعه دفعاً إلى التمرد بسبب الأزمة.

-محاولة إرباك تركيا، وإشاعة الفوضى، بحيث تصبح عبئاً على القوى الصاعدة.

عزلة واشنطن تتعمق

في سياق اضطراب واشنطن إلى الجوى إلى خيارات «معاقبة» الحلفاء وتحميلهم وزر الأزمة، تزداد عزلة واشنطن الدولية، حيث تجلّى ذلك من خلال ردود أفعال دول العالم المختلفة، بما فيها تلك الحليفة للولايات المتحدة، موافق عكس الموقف الأمريكي، إذ سارعت بعض هذه الدول إلى إسعاف الليرة التركية، بمعنى آخر: إن الخطوات التي تقدم عليها واشنطن في مرحلة التراجع، سرعان ما تردت عليها سلباً، لتصبح هذه الإجراءات مجرد ترقيعات، تخلق تناقضات جديدة.

إدارة الأزمة

بات التخبُّط الأمريكي على درجة من
الوضوح، بحيث لا يصعب حتى على

أصبحت ما سمي بـ«المعجزة الاقتصادية التركية» وعلى مدى سنوات، نموذجاً يحتذى به من قبل الليبراليين السوريين في النظام والمعارضة، كل بما يناسبه، أما ليبراليو النظام فذهبوا إلى علاقات مفتوحة مع تركيا، وكلنا يتذكر مشهد الوزراء السوريين الذين أزالوا الحاجز المعبر الحدودي مع تركيا، في إشارة رمزية لها دلالاتها التي لا تحصى، أما منظرو المعارضة الليبرالية فقد اتخموا أسماعنا بالحديث عن منجزات الديمقراطية التركية.

وسريعة، والخروج عن منظومة الدولار، وتشكل هذه الاستدارة فرصة ذهبية لتركيا، لا سيما وأن بعض القلاء في الدولة التركية في بدايات تدفق الرساميل حاولوا أن يوظفوا بعض تلك الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي، لا ندري ما الذي بقي منها بعد أن أزعج أصحاب ذاك المشروع عن المشهد على يد «الإسلام المعتدل»، بمعنى آخر: الاستفادة من ميزان القوى الدولي الجديد، بالتكامل مع الثروة الوطنية التركية الحقيقية.

—أو دوامة أزمت لا تنتهي، سيكون أول ضحاياها الشعب التركي، ولكن ستأخذ في طريقها أيضاً كل النخبة السياسية التركية التقليدية التي تنتمي إلى الفضاء السياسي الليبرالي، وتنبش حتى عظام «أرطغرل» في قبره.

الأزمة المركبة

أزمة الليرة التركية، هي جانب من أزمة مركبة سياسية واقتصادية ومالية، بين الحليفين التقليديين، فالخلافات السياسية بين البلدين ليست جديدة، بل بدأت وتتعمق منذ ما يقارب العامين، كانت سمته الأساسية تعرض تركيا المستمر للابتزاز الأمريكي، وصولاً إلى دعم انقلاب عسكري على الحليف، بعد أن حاولت تركيا أن تسحب على هامش من الحركة في الملفات الإقليمية، الأمر الذي اصطدم برغبة واشنطن التي تحاول التحكم بكل الملفات، وضبط إيقاع حركة الحلفاء وفق إشارات المايسترو الأمريكي حصراً، لأن الأزمة

■ إعداد قاسيون

وأمام كل تنبيه من خطر السياسات الليبرالية الاقتصادية في بلادنا كان هؤلاء وأولئك، يرفعون في وجهنا النموذج التركي، دليلاً على صحة توجهاتهم، استناداً إلى قراءة سكونية جامدة لا تمت إلى علم الاجتماع- حتى الليبرالي منه- بصلة، كما هو حالهم حتى الآن طبعاً.

ما يجري للاقتصاد التركي كله، هذه الأيام، وليس- الليرة فقط- كما يتفاحش إعلام التجهيل- جاء بمثابة البرهان القاطع، بأن تدفق الاستثمارات الغربية على دولة ما، وتوفر السيولة لا يعني أن هذه الدولة أصبحت عملاقاً اقتصادياً، وإن جعجة «الإسلام المعتدل» مهما تجملت، لا تأتي إلا بطحين، يحتاج الى ألف غرابل وغرابل حتى يصبح صالحاً للاستهلاك البشري.

باختصار: إن الأزمة الرأسمالية العظمى، تفكك تلك الاقتصاديات التابعة، وأن ثقب الأزمة الأسود سيبتلع كل تلك الثروة الهومية التي تدفقت على تركيا في ظل دور وظيفي محدد كان مرسومًا لها، وأن دينامية الأزمة ستتقيا كل تلك الثروة، على شكل فوضى، وأزمات تبدأ بالعملة المحلية ولا تنتهي عندها، دون أن ينفع دعاء الليبراليين المتأسلمين، ولا تنظرات الليبراليين المتعلمين.

أمام تركيا خياران فقط:

إما الاستدارة شرقاً، بخطوات ملموسة

د. جميل: قضية اللاجئين قضية إنسانية ما فوق سياسية



أجرت شبكة BBC العربية، يوم الأربعاء الماضي 15-8-2018، حواراً مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، د. قنبر جميل، تناول فيه آخر المستجدات السياسية المتعلقة بالآزمة السورية. فيما يلي ننشر بعض الأسئلة التي وردت في اللقاء، علماً أن الاطلاع على المقابلة كاملة متوفر على صفحات موقع قاسيون الإلكتروني.

■ قاسيون

منذ أيام عقدتم مؤتمراً صحفياً في موسكو، هذا المؤتمر جاء بين مطالبة أنقرة الشهر الماضي، وهي المطالبة نفسها التي تأتي من روسيا الآن بعقد قمة رابعة في أنقرة تتعلق في القضايا النهائية في حل الآزمة السورية، لماذا أردتم هذا المؤتمر في هذا التوقيت؟

جرت العادة أن أعقد مؤتمراً صحفياً كل فترة من الزمن عندما تتجمع مجموعة من القضايا التي تتطلب الإدلاء برأينا فيها. وهذا المؤتمر الصحفي الأخير يبعد عن سابقة ثلاثة أشهر ربما، وهو أمر لا سابق له، لأن وتيرة مؤتمراتي الصحفية عملياً كانت كل شهر أو شهرين مرة. لذلك يجب عدم الاستغراب بعقد المؤتمر الصحفي بل يجب استغراب تأجيله قليلاً، عالجت في المؤتمر الصحفي قضايا عديدة، والمؤكد الآن أن هناك اجتماعاً رئيسياً ثلاثياً للدول الضامنة التي لها علاقة باستانا في طهران، أما الموضوع الثاني الذي تفضلت به، فهو أمر غير مؤكد حتى هذه اللحظة، وهو حديث افتراضات وإعلام في الدرجة الأولى.

● إذا كانت تركيا وروسيا طالبنا به، لماذا لا يعقد إذا كان في سبيل حل الآزمة؟

لا أعلم إن كان سيعقد أم لا، هذا السؤال من المبكر الإجابة عليه، هذا السؤال افتراضي، لا معلومات حقيقية حوله حتى الآن.

● الآزمة السورية تمر في مراحل حرجة الآن، ربما كما تحدثت في المؤتمر الصحفي تقترب من حلحلة بأسلوب ما بالآزمة، كيف تنظر أنت، هل الحل قريب برأيك؟

نحن في حزب الإرادة الشعبية وجهة التغيير والتحرير ومنصة موسكو كنا منذ البدء نقول: إن الحرب ضد الإرهاب يجب أن تتوازي مع الحل السياسي، لأن الحل السياسي يجب أن يوحد كل السوريين وكل بنادقهم باتجاه الحل الواحد، لذلك كنا ضد أن توضع قضية محاربة الإرهاب والحل السياسي على التسلسل كما كان يريد البعض من هنا وهناك من الطرفين. كان رأينا من الأساس: أن هذه العملية يجب أن تسير بشكل متوازن. اليوم بالتقدم الذي جرى ميدانياً بالقضاء على الإرهاب وحصره في مناطق محددة، نعتقد أن الظروف الموضوعية للبدء الحقيقي في المفاوضات التي يجب أن تكون مقدمة سريعة لبدء تنفيذ الحل السياسي على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254 فقط لا غير، وأعتقد أن الظروف أصبحت مواكبة في هذه الاتجاه.

● ادلب هي منطقة خفض التصعيد، ما الذي يدور في ادلب؟ هل هو نفس ما دار في منطقة الجنوبية والغوطة الشرقية؟ ما الذي سيحدث؟ وما مصير المعارضة هناك؟

ذكرت في مؤتمري الصحفي إن حلب الشرقية والغوطة الشرقية والمنطقة الجنوبية الفترة الزمنية التي حلت فيها قضايا هذه البؤر كانت تتناقض، وأعتقد أن ادلب على هذا المنوال

تتكون تجربة معاكسة مطلوب ضمانات دولية على الأرض كي يطمئن اللاجئين وكي يعودوا بأمان إلى سورية.

● هل هذا جزء من الحل السياسي الذي يمكن أن تعود به؟

أعتقد أن قضية اللاجئين تساعد على الحل السياسي، ويجب عدم وضعها كورقة للضغط والمناورة والابتزاز لبدء الحل السياسي. الحل السياسي: هو القرار الدولي 2254، الذي اتخذ بالإجماع، ويجب على الجميع احترامه، وأنا أعتقد أن عودة اللاجئين ستخلق الأجواء المناسبة للبدء بالحل السياسي لتنفيذ القرار 2254 بشكل جيد.

● حتى الآن هناك مصادر إعلامية غربية تتهمكم بالسير خلف الحكومة السورية، الأمر الذي لا يسمح لكم بزيارة بعض الدول الغربية مثل: فرنسا على سبيل المثال، ما تعليقكم وموقفكم من ذلك؟

سؤالك دبلوماسي جداً، أنا لست فقط لا أستطيع زيارة فرنسا، بل أنا ممنوع من زيارة فرنسا على أساس العقوبات الأوروبية، وهذا الأمر مضحك جداً وفيه مفارقة. نحن معارضة معترف بنا بقرار مجلس الأمن كمنصة موسكو، والغربيون إلى الآن ما زالوا مصريين على معاقبتنا تحت اتهام ملتبس وظالم وغير صحيح وهو أننا مع النظام.

من أين أتى هذا الالتباس غير البريء بأن جبهتنا ومنصتنا ملحقمة بالنظام؟ أتى من قضيتين، الأولى: نحن معارضة وطنية خلقتنا سلوكاً جيداً حينما قلنا لا للتدخل الخارجي في وقت كان مقياس المعارضة فيه هو مقياس تأييد التدخل الخارجي العسكري، قياساً بالعراق وليبيا، نحن سجلنا موقفاً جيداً وهاماً في هذا الاتجاه، ولكن إذا كنا ضد التدخل الخارجي لحل المشاكل الداخلية فهل يعني ذلك أننا مع النظام؟ نحن مع الدولة، مع الشعب، النقطة الثانية: كنا ضد رفع السلاح منذ اللحظة الأولى وصدق توقعنا ووصلنا لزمانٍ اقتنع فيه الجميع - بعد سبع سنوات وبعد مئات الآلاف من الضحايا - أن رفع السلاح كان خطأ.

● من يستغل ورقة عودة اللاجئين والمهجرين ويستخدمها كورقة ضغط هنا، هل الغرب فعلاً يستخدم هذه الورقة؟

أريد أن أوضح موقفنا من هذه النقطة، نحن كمنصة موسكو وكجهة سياسية جزء من هيئة المفاوضات، ومختلفين مع بعض مكوناتها بالرأي في هذه النقطة بالذات. موضوع اللاجئين قضية إنسانية، يجب ألا تجبر لأهداف سياسية ومصالح سياسية وإشعارات، موضوع اللاجئين موضوع إنساني ما فوق سياسي. يجب أن تخضع كل الاعتبارات السياسية لمصلحة تخفيف معاناة السوريين، هذه نقطة الانطلاق عندنا، أي: أنها ليست ورقة للمناورة والضغط والأخذ والرد، هذا عيب ولا يجوز، هذا ضد مصالح الشعب السوري.

● موقفكم من موجات الهجرة التي حصلت، لو كنت بموقع مسؤول كرجل قوي في السلطة في سورية في يوم من الأيام، كيف سيكون موقفكم بالنسبة لهؤلاء؟

السؤال لماذا حصلت الهجرة؟ الهجرة قامت لسببين أساسيين: الحرب والأوضاع غير الآمنة، حيث الناس تطلب الأمان، وثانياً: الأوضاع الاقتصادية المعاشية الاجتماعية السيئة جداً حيث لعبت العقوبات الغربية دوراً كبيراً في خلق هذه الأجواء، لذلك عندما تتوقف الحرب ويتوقف سيلان الدماء وعندما ترفع العقوبات، وعندما تبدأ الحياة بالعودة لمجراها الطبيعي، فمن الطبيعي أن يعود المهجرون ويجب أن يعودوا، فهذه أرضهم وبلادهم.

لكن بعضهم يخوف من العودة، حتى إذا انتبهنا في التقرير، فيصل مقدار يطمئنهم ويقول: لا عمليات انتقامية، عودوا وسنسهل العودة...

أنا اتفهم المخاوف، وأطالب بأن تتوفر الضمانات الضرورية كي تزول هذه المخاوف، والضمانات يجب أن تكون دولية، وبهذه الحالة تحديداً يمكن أن يلعب الضامنون الثلاثة في أستان دوراً كبيراً في هذه الموضوع، لذلك فالتاس لديهم تراكم عدم الثقة في النظام مشروع، ويمكن لكي يتبدد من المطلوب تجربة معاكسة. من هنا، وحتى

نحن كمعارضة وطنية خلقنا سلوكاً جيداً حينما قلنا لا للتدخل الخارجي في وقت كان مقياس المعارضة فيه هو مقياس تأييد التدخل الخارجي العسكري، قياساً بالعراق وليبيا

ستسير، ويجب أن يكون هناك تنسيق جيد بين الضامين الثلاثة من أجل تنفيذ أهداف خفض التصعيد أولها عملياً: خفض التصعيد فعلاً، وهذا لا يمكن أن يمر إلا عبر عزل المتشددين والإرهابيين الموصوفين دولياً، وهم في هذه الحالة جبهة النصرة، لذلك أعتقد أن هناك اتفاقاً.

● تقع المسؤولية على عاتق من هنا؟ تركيا أم السلطات السورية وروسيا؟

أعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع، ويجب أن يجدوا الأدوات الضرورية لتنفيذ هذا الهدف.

● ماذا عن المعارضة المعتدلة الأخرى، كما سميت بالمعارضة المعتدلة بالأمس؟ ما الذي سيدخل لها في ادلب؟

لم أفهم، معارضة معتدلة حاملة للسلاح أم أنها دون سلاح؟ لأن هذا الموضوع أصبح ملتبساً كثيراً. هؤلاء، الفصائل المسلحة ليسوا موصوفين بالإرهابيين، ولست موافقاً على تسميتهم بالمعتدلين. المعتدلون هم نحن، الذين رفضنا منذ اللحظة الأولى رفع السلاح واتهمنا شتى الاتهامات نتيجة ذلك، هذه الفصائل غير معتدلة ولكنها غير مصنفة إرهابياً، ومطلوب منها اليوم أن توجه بنادقها باتجاه العدو رقم واحد الموصوف دولياً بقرارات مجلس الأمن، وأعتقد أن الضامين الثلاثة لديهم وحدة رأي في هذه القضية.

● لكن إذا لم توجه بنادقها ضد جبهة النصرة وتتحذد مع السلطات السورية، ما هو مصيرها؟

«يكون ذنبها على جنبها» لأنها عملياً لم تساهم في مكافحة الإرهاب وحتى يوجد خطر في هذه الحالة إن ظهرت من تحت الطاولة تحالفات مع الإرهابيين ستكون هذه مشكلة، لذلك أنصح الفصائل المسلحة غير الموصوفة دولياً بالإرهاب الابتعاد كثيراً عن جبهة النصرة، الابتعاد جغرافياً والابتعاد سياسياً والتنسيق مع الضامين الثلاثة في هذه الحالة تركيا وروسيا من أجل ضمان مستقبل آمن لإدلب نفسها.

يبحث عن الحماية.. عن الدولار أتحديث!



وسلاحها الوحيد الذي يمكن من خلاله تأخير انهيار عملتها، هو قدرتها على إشاعة الفوضى واستنزاف الآخرين حلفاء وخصوماً، لعل وعسى أن تؤخر الانهيار القادم من كل بد، من هذه الزاوية فقط يمكن تفسير سلوك الإدارة الأمريكية، وطريقتها في إدارة الأزمة، عبر الحروب العسكرية أو التجارية، أو الاثنين معاً.

العولمة البديلة

طالما أن الدولار المعولم، كأحد أعمدة الهيمنة الأمريكية في طريقه إلى السقوط عن العرش، وطالما أنه كان من رموز «القرية الكونية الواحدة» كما أشيع عنه، فإن عولمة بديلة موضوعياً تصبح على جدول الأعمال. إن وحدة واندماج العالم ظاهرة موضوعية، ومع تطور الحضارة البشرية تزداد الحاجة إلى هذا الاندماج أكثر فأكثر، وإذا كانت البشرية شهدت ذلك الاندماج القسري عن طريق الاحتلال، والحروب الناعمة، والحروب المباشرة في ظل هيمنة الرأسمالية، فإن بدأ العد التنازلي لهذه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، يعني: صياغة جديدة لمفهوم العولمة، قائم على أساس الاحترام المتبادل، والاعتراف بالمصالح المتبادلة، كخطوة أولى على طريق تحول نوعي في تطور الحضارة الإنسانية كلها، نحو عالم لا مكان فيه لاستغلال إنسان لإنسان واضطهاد شعب لشعب.

لأمريكا وتستطيع أن تهاجم الاقتصاد الأمريكي متى شاءت، باستطاعة هاتين الدولتين بيع مكثف لهذه السندات، فروسيا قامت بذلك قبل أن تتدخل في أوكرانيا لتخلق فوضى في النظام المالي الأمريكي وتضعف من إمكانية رد الولايات المتحدة، وعندما تقوم ببيع السندات سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الفائدة مما سيؤدي إلى انهيارات متتابة في عدة أسواق 70% من فئة الدولارات 100 موجودة في الخارج، صدرت أمريكا تضخمها المالي إلى الخارج ولكن عندما يتوقف بيع النفط بالدولار ستعود تلك الدولارات إلى أمريكا وتتهار القوة الشرائية للدولار، إن بيع النفط بالدولار سينتهي عاجلاً أو آجلاً، روسيا من أكبر المصدرين للنفط، وهي قادرة على بيع نفطها باليوان أو الروبل، وروسيا لن تتخذ هذا القرار إلا في الوقت المناسب، ولكن الصين ليست لها مصلحة لأن الولايات المتحدة من أكبر المستوردين.

ما يجري اليوم، أن العديد من دول العالم الأساسية وبالأخص القوى الصاعدة فيه، تحاول التخلص من هيمنة الدولار الأمريكي، وتمتلك المقومات الكافية للقيام بمثل هذا الإجراء، مما يعني: انتهاء عصر الاستعمار المالي الأمريكي للعالم.

مراكز الأبحاث الأمريكية، ودوائر صنع القرار هناك تترك معنى ودلالات ظهور عملات بديلة ومنافسة، دون أن تملك حلاً حقيقياً لهذه المعضلة،

إن وحدة
واندماج
العالم ظاهرة
موضوعية ومع
تطور الحضارة
البشرية تزداد
الحاجة إلى هذا
الاندماج أكثر
فاكثر

السندات تمثل دين الحكومة الأمريكية التي تستدينه من أجل سد العجز المالي، إن نظام البترودولار جعل الطلب على الدولار مرتفعاً ولذلك أصبحت السندات المالية الأمريكية مرغوبة ومطلوبة، مثال: الصين ترسل صادراتها لأمريكا مقابل الدولار فتكثر الدولارات عند الصين وعوضاً عن تركها مجمدة تقوم الصين بشراء سندات مالية أمريكية بحيث تكسب الفائدة التي تُسدد مع السندات، فترجع تلك الدولارات إلى أمريكا لتعيد أمريكا استخدامها لشراء المزيد من الصادرات وسد العجز في الميزانية، وفي النهاية تبقى الدولارات خارج أمريكا ويمكن ذلك من إنفاق أمريكا مبالغ أكثر من دخلها دون الشعور بأثر التضخم المالي.

نقطة الضعف في هذا النظام المالي هي: أن أمريكا تستمر بأخذ قروض جديدة لإصدار سندات مالية جديدة لكي تغطي عجز الميزانية، ولتستطيع دفع الديون المستحقة سابقاً، وهذه سلسلة بلا نهاية لأن هذه الديون عليها فائدة والفائدة تتضاعف مع الوقت والآن وصل الدين الأمريكي إلى 19 تريليون وهو بازدياد مضطرب بسبب الفائدة التي تتراكم وتتضاعف، وقد خسر الدولار 89 بالمئة من القوة الشرائية خلال المئة سنة الأخيرة كما يشير المختصون، ومن أكثر الدول المنافسة، هي: روسيا والصين وبنفس الوقت تملكان الكثير من السندات المالية الأمريكية، فالصين هي الدائن الأول

تكاد تتفق كل الدراسات التي تعالج واقع العلاقات الدولية الراهن، بأن فكرة العولمة الأمريكية التي اقترنت بعولمة رأس المال قد أصبحت طي الماضي، وذلك من خلال جملة مظاهر اقتصادية وسياسية وثقافية، تتعزز وترسخ بتسارع على النطاق الدولي، بدءاً من حرب العملات، ومروراً بما يسمى الحمائية، وانتهاءً بالخلافات والصراعات الدولية المختلفة، والتفكك التدريجي لكل البنى التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية.

■ إحصاءات فاسيون

أصبح الدولار العملة الأساسية في التبادل التجاري العالمي، من خلال ربط بيع النفط بالدولار، وسمي هذا النظام البترودولار، واضطرت جميع دول العالم بتأمين إمدادات مما أدى إلى زيادة الطلب الأمريكي على الدولار بشكل كبير، ومكن من شراء النفط بعملة تستطيع طباعتها من جهة أخرى ومن خلال نظام البترودولار تتمتع أمريكا من إنفاق ما يزيد عن دخلها، مثال: عام 2014 كان الدخل الأمريكي 3 تريليون والمصروفات كانت 3,5 تريليون، أي: أنه كان هناك عجز نصف تريليون دولار، ولسد هذا العجز تصدر أمريكا سندات مالية لاقتراض ما تحتاج إليه من نقود، ولكن ما هي السندات المالية؟ السندات تقوم بإصدارها الخزينة الأمريكية وتعرضها للبيع مع فائدة شهرية، ويشترها إما الشعب الأمريكي أو البنوك أو دول العالم، هذه

حق السوريين في التعويض «2»



الموارد المالية والبنى التحتية القائمة التي تؤهلها لإصلاح الضرر، وهذا لا يكون فقط عندما يكون التعويض حالياً فقط، إنما في حالة إعادة التأهيل والإصلاح، لأن الأضرار الناشئة عن الجرائم الدولية لها خصوصيتها، لا سيما من حيث جسامتها وأنها لا تستهدف فرداً بل جماعات، ومن الأمثلة المعروفة بهذا الخصوص، والتي تعد نموذجية: قيام الدول بجهود تعويض الضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في نزاعات مسلحة غير دولية، والتي حصلت في غواتيمالا، والتي أقرت الأطراف بأن التعويض ومساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان واجب إنساني، وكذلك الضحايا التي وقعت في الفلبين، والتي أقرت بها كنتيجة: التعويض المناسب للضحايا.

وبخصوص جبر الضرر فإنها تتم من خلال طريقتين وفقاً لنص المادة 75 من نظام روما الأساسي، إحداها أصلية تتم بناءً على طلب المجني عليهم، وأخرى استثنائية بناءً على مبادرة من المحكمة.

أشكال التعويض

إن التعويض الذي تقررته المحكمة الجنائية الدولية لا بد وأن يختلف بسبب اختلاف الضرر الذي يمكن أن تتعرض له الضحايا، فقد يكون الضرر على شكل إصابات جسدية، وهذه الإصابات يجري تعويضها ليس فقط باعتبارها ضرراً جسدياً، إنما ما تتركه من أثر على الضحية التي حيث إنها ستفقد الضحية جزءاً من الإمكانات التي كانت تتمتع بها قبل الاعتداء، وما سيتركه من أثر على الدخل قد يؤدي إلى فقده، بالإضافة إلى ما تتحمله من نفقات طبية.

وأشكال التعويض، التي لطالما يكون اللجوء إليها لأداء الوظيفة التعويضية والردعية هي: التعويض المالي، والتعويض العيني، وكذلك رد الاعتبار.

وفي العدد القادم سنتابع تفاصيل إضافية حول هذه الأشكال.

تحديد مسؤولية الدولة ومسؤولية الأفراد، فإن الدولة تكون مسؤولة عندما ترتكب فعلاً غير مشروع، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. وفي نطاق تعويض ضحايا الجرائم الدولية، فإنه يمكن للتعويض أن يتخذ أشكالاً مختلفة، تتعدد وفقاً لتعدد معايير التقسيم المعتمدة، كأن يكون بحسب نوع التعويض، وهذا ما تضمنه النظام الأساسي في الفقرة الثانية من المادة 75 بقولها: إن تعويض الضحايا يتم من خلال ثلاثة أنواع هي 1 - رد الحقوق 2 - التعويض 3 - رد الاعتبار.

رد الحقوق

رد الحقوق يعني: استعادة الوضع الذي كان عليه المضرور «الضحية» قبل وقوع الفعل المؤدي إلى الضرر، أي: أن يعيد المجرم جميع ما استحوذ عليه نتيجة لجرمه إلى الضحية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالرد هنا يقتصر على المطالبات بخصوص الممتلكات المسروقة، أما التعويض النقدي فإنه يأتي بديلاً إذا كانت الاستعادة غير ممكنة.

التعويض

يعد التعويض من التدابير التي يمكن أن تستخدمها المحكمة الجنائية الدولية لإصلاح الأضرار التي يتعرض لها الضحايا، فقد أتاحت الصياغة التي أتت بها المادة 75 من النظام الأساسي، المحكمة أن تقرر أشكالاً كثيرة من التعويضات الضرورية لإصلاح الضرر، إضافة إلى ما حوّلت به المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة للاعتماد على مبادئ القانون الدولي والمبادئ العامة للقانون والنظم القانونية في العالم، التي تتفق مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وبذلك نكون أمام تدابير مختلفة تقوم على مسؤولية الدول، وليست المسؤولية الجنائية الفردية، لأن الدولة تمتلك

عرضنا في العدد السابق، الأساس القانوني للمسؤولية في القانون الدولي، من أجل حصول الضحايا على ما يستحقونه من تعويض، كما استعرضنا هذا الأساس القانوني في ضوء الاتفاقيات الدولية، معربين على المسؤولية الدولية، وبعض النصوص القانونية ذات العلاقة، وتوقفنا عند الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لسنة 1949.

أديب خالد

حق الأفراد في مقاضاة الدول

أشار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998 بشكل واضح إلى الضحايا ومسألة تعويضهم، ولقد اكتسب ضحايا الجرائم الدولية - بإقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - مركزاً قانونياً مستقلاً على المستوى الدولي، بعيداً عن وصاية الدولة.

إقامة الدعوى

كفلت القوانين المحلية والدولية حق التقاضي، وقد أشار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كيفية إقامة الدعوى أمامها، فلا يمكن للضحايا الحصول على تعويض من دون وجود شكوى تقدم إلى هذه المحكمة، والتي يصبح عليها التزاماً اتخاذ الإجراءات وفقاً للآلية التي وضعتها نصوص النظام الأساسي.

فقد نصت المادة 13 من النظام الأساسي إلى الأحوال التي يمكن فيها للمحكمة ممارسة اختصاصها، وهي:

إحالة من دولة طرف إلى المدعي العام تثبت وقوع إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

إحالة من مجلس الأمن، تتعلق بالبند السابع من الميثاق، بسبب ارتكاب فعل يراه مجلس الأمن يشكل جريمة أو أكثر، وتعد من اختصاص المحكمة.

قيام المدعي بمباشرة التحقيق إذا تعلق الأمر بجريمة من جرائم الإبادة أو الجرائم ضد

الإنسانية، وفقاً لما يتمتع به من اختصاص حددته المادة 15 من نظام المحكمة.

إثبات الدعوى

تشير المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن المحكمة تطبق في المقام الأول: النظام الأساسي، وأركان الجرائم، والقواعد الإجرائية، وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، وفي المقام الثاني تطبق: المعاهدات الواجبة للتطبيق، ومبادئ القانون الدولي وقواعده، بما في ذلك القواعد المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة، وإلا: فالمبادئ العامة للقانون التي تستخلصها المحكمة من القوانين الوطنية للنظم القانونية في العالم.

إن مسألة إثبات الدعوى وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة تبدأ من وقت التدقيق في المعلومات المقدمة إلى المحكمة أو المدعي العام، وهذا يتم من قبل المدعي العام كمرحلة أولى، ثم يأتي دور الدائرة التمهيدية لتتأكد بعد دراستها للطلب، وما يدعمه بأن هناك أساساً معقولاً للشروع في إجراءات التحقيق، أو أن الدعوى تقع في اختصاص المحكمة، لتأذن بعد ذلك بالبداية في إجراء التحقيق.

أسس تقدير التعويض

أصبح مبدأ التعويض عن الأضرار من المبادئ الجوهرية المستقرة في القانون الدولي المعاصر، ولقد حوّل نص المادة 75 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بأن تضع المبادئ التي تستند إليها في جبر أضرار الضحايا وما يخصهم، وبخصوص

أشار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كيفية إقامة الدعوى أمامها فلا يمكن للضحايا الحصول على تعويض من دون وجود شكوى تقدم إلى هذه المحكمة

محافظة حمص.. غيظ من فيض المشاكل!

تعاني محافظة حمص - مدينة وقرى وبلدات كثيرة تابعة لها - من الكثير من الصعوبات على مستوى المشكلات العامة التي تشترك بها مع غيرها من المحافظات الأخرى، كالكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها، لكن لها خصوصيتها في بعض المشاكل الأخرى.



■ مراسل قاسيون

المشكلة الأبرز على مستوى المعاناة تتعلق بالموصلات والنقل، والتي تنعكس سلباً على المواطنين، وخاصة الموظفين والطلاب والمزارعين، بالإضافة إلى مشكلة الطرقات والشوارع المعتمدة، والمشكلة الصحية والبيئية المرتبطة بالقمامة وترحيلها.

المواصلات والنقل

الصعوبات الناجمة عن النقل والمواصلات تعتبر ذات أهمية خاصة، وذلك لارتباطها المباشر بالحياة اليومية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وقد ظهر حجم هذه المشكلة على إثر استعادة الدولة لسيطرتها على كامل الريف الحمصي، وبدء استعادة الأنشطة الحياتية اليومية لأبناء المحافظة. فوسائل المواصلات داخل المدينة وبين أحيائها تعتبر قليلة، فالباصات العاملة على النقل بغالبيتها تابعة للشركات الخاصة، وهي غير كافية لتغطية خطوط المواصلات كافة، وأكثر من يعاني من هذه المشكلة هم الطلاب والموظفون بشكل يومي. وتبدو مشكلة المواصلات أكبر على مستوى الربط بين المدينة والقرى والبلدات الكثيرة المحيطة بها، حيث يغلب على وسائل

المواصلات العاملة على خطوط الريف حال من المزاجية، بحسب السائقين، بالإضافة إلى قلة أعدادها، وتوقفها عن العمل مساءً، ما يعني اضطراب البعض للمبيت في مدينة حمص في حال تأخره فيها لأي سبب كان، والأعقد هي: المشاكل المتعلقة بنقل البضائع، وخاصة للمنتجات الزراعية الريفية، حيث يعاني الفلاحون والمزارعون الأمرين من هذه المشكلة، التي تنعكس بالنتيجة على التكلفة، أي: على واقعهم الاقتصادي والمعيشي بالمحصلة.

حفر وعتمة؟

شوارع المدينة بغالبيتها بحاجة لإعادة تأهيل، فعلى الرغم من عمليات الترميم التي جرت لبعض الشوارع الرئيسية، إلا أن البقية الباقية، وخاصة الفرعية والمتفرقة وفي الأحياء البعيدة عن مركز المدينة، بحاجة لمدمصان إسفلتية جديدة، وذلك بسبب كثرة الحفر والجور فيها، بعضها أصبح كأنه ترابي بالأصل، وهذه المشكلة لا تنعكس سلباً على وسائل النقل والمواصلات العابرة عليها فقط، بل وعلى المارة من المواطنين، والذي يزيد من حجم المشكلة بانعكاساتها السلبية على المواطنين، هو: غياب الإنارة ليلاً، حيث تصبح الأحياء والشوارع والحارات الفرعية

وسائل المواصلات داخل المدينة وبين أحيائها تعتبر قليلة، فالباصات العاملة على النقل بغالبيتها تابعة للشركات الخاصة وهي غير كافية لتغطية خطوط المواصلات كافة

مع ما تخلفه من نتائج وأفات على المستوى الصحي والبيئي بنتيجة تكاثر الحشرات والبعوض والقوارض والحيوانات الشاردة، ناهيك عن الروائح الكريهة المنبعثة نتيجة التخمر، وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة، وتبدو المشكلة أكبر بسبب عدم التقيد بمواعيد ترحيل القمامة، وعدم الانتظام في رش المبيدات الحشرية واقتصارها على بعض الأحياء دون سواها أحياناً، وتزداد هذه المشكلة مع تداعياتها بشكل أكبر في الأحياء والمناطق العشوائية.

المشاكل أعلاه، غيظ من فيض أوجه المعاناة التي يعيشها المواطنون في محافظة حمص، حيث لا يمكن إغفال المشاكل المتعلقة بالواقع الصحي، أو تلك المتعلقة بالمحروقات وتأمينها، سواء للتدفئة كحاجة، أو كضرورة بالنسبة للإنتاج الزراعي، وغيرها من القضايا الخدمية والمطلبية الكثيرة الأخرى.

حالكة لا يمكن معها تمييز الحفر فيها، مما يؤدي أحياناً إلى وقوع المواطنين وتعرضهم لبعض الإصابات. فإذا كانت هذه حال شوارع وحارات المدينة، فلن تتخيلوا حال الشوارع والحارات في القرى والبلدات الكثيرة التابعة للمحافظة، والتي تفرص الضرورة إعادة تأهيلها كاملة.

مشكلة القمامة

مدينة حمص تعاني أيضاً من مشكلة القمامة وترحيلها، وتظهر هذه المشكلة متباعدة من حي لآخر، بحسب بعده أو قربه عن مركز المدينة، وبحسب الكثافة السكانية فيه، وبحسب طبيعته منظم أو عشوائي. فمع الكثافة السكانية نتيجة استقطاب أعداد كبيرة من النازحين إليها، تزايد الضغط على الخدمات العامة، كما تزايدت كميات القمامة اليومية، حيث تتراكم هذه القمامة في بعض الأحياء، وعلى نواصي الشوارع والحارات،



ازدحام مفاجئ على كوى إدارة المرور

■ مراسل قاسيون

المخصصة لهذه الغاية تؤمن هذه الخدمة بناءً على العدد المحدود من المراجعين طالبي هذه الخدمة، ومع تزايد أعداد الراغبين بالحصول على هذه الوثيقة تزايدت الضغوط على هذه الكوى، مؤدية إلى ازدحام المواطنين ليس لديهم أي اعتراض على غايات هذه الخدمة على مستوى تحصيل النظم المالية كونها حقاً للخدمة العامة، خاصة وأن حق الاعتراض من قبلهم على المخالفات مكفول في حال الرغبة بذلك، لكن ما يعترضون عليه هو حال الازدحام الشديد الذي نجم على إثر التعميم أعلاه، وما بدأ يؤدي إليه من فرص للتكسب على هامشه من قبل بعض السماسرة والمنتفعين، وخاصة من بعض معقبي المعاملات الذين يعرفون من أين تؤكل الكتف، والنتيجة، أن

فرصة تكسب

الخدمة أعلاه كان يتم اللجوء إليها عند التقدم بطلب نقل ملكية المركبة، أو عند التقدم بطلب تجديد الرخصة، أو عند حجز أوراق المركبة في حال المخالفة، وغيرها من الأسباب الأخرى، وهي من كل بد وبجميع الأحوال غايتها: تحصيل النظم المالية على المخالفات، وهي حق من حقوق الخزينة العامة، والكوى

تزايد الازدحام على كوى إدارة المرور في دمشق، وذلك على إثر التعميم الصادر عن الاتحاد السوري لشركات التأمين، والفاضي بالزام جميع المتقدمين بطلب الحصول على التأمين الإلزامي السنوي للسيارات، بإرفاق وثيقة براءة ذمة مالية من المرور، بالإضافة طبعا إلى البطاقة الشخصية وشهادة سير للمركبة «الميكانيك».

في إدارة المرور التي تقدم هذه الخدمة المؤتمتة. تأمين هذه الخدمة عن طريق مراكز خدمة المواطن، والاستفادة من البنية التحتية فيها. تأمين هذه الخدمة عن طريق مكاتب التأمين نفسها، إن أمكن ذلك، عبر فرز بعض العاملين من مفرزة النقل للعمل على الشبكة المؤتمتة من هناك، وعلى مسؤوليتهم.

فرص التكسب التي يستفيد منها بعض المنتفعين على حسابهم، واستغلالاً لحاجتهم، خاصة وأن براءة الذمة المالية أصبحت وثيقة مطلوبة من أجل عقد التأمين الإلزامي للسيارات، باعتبارها خدمة مؤتمتة وقاعدتها البيانية يمكن الاستفادة منها بشكل أوسع. وقد تمثلت هذه المقترحات بالتالي: زيادة عدد كوى مفرزة النقل

بعض المواطنين تسرع إجراءات معاملاتهم، فيما البقية الباقية يعانون الازدحام والانتظار لساعات طويلة.

مقترحات

العديد من المواطنين كانت لديهم بعض الاقتراحات من أجل التخفيف من شدة الازدحام والأعباء، عليهم وعلى العاملين في كوى مفرزة النقل، وبما يحد من

طلبات غير منصفة لضبط التعويضات



فوجئ المواطنون المتضررون، الراغبون بالتقدم بالثبوتيات اللازمة من أجل حصولهم على التعويضات الموعودة، من طلب بعض الثبوتيات التي اعتبروها غير منصفة، وتحديدًا طلب براءة ذمة عن الماء والكهرباء.

■ عادل إبراهيم

القضية تبدأ اعتباراً من تنظيم ضبط الأضرار، والذي يتطلب الثبوتيات التالية: معروضاً يقدم من مالك العقار المتضرر إلى النيابة العامة المختصة حسب مكان وجود العقار، يتضمن طلب الإحالة إلى مركز الشرطة المختص لتنظيم الضبط اللازم حول تعرض عقاره للهدم والتخريب والسرقة وغيره من أعمال النهب والدمار. سند ملكية «بيان قيد عقاري بتاريخ حديث- أو وكالة بيع عقار مصدقة بتاريخ حديث- أو حكم محكمة مصدق بتاريخ حديث- أو عقد بيع مصالح عليه بالمالية». بيان غير محكوم صادر من الأمن الجنائي. فاتورة ماء أو كهرباء مع إرفاق براءة ذمة لكل منهما.

طلبات غير عادلة

المواطنون من أصحاب الحقوق بالتعويضات، وعلى الرغم أن بعضهم فقدوا الكثير من الوثائق الهامة ومتعلقاتهم الشخصية، اعتبروا أن غالبية الوثائق المطلوبة تؤدي الغرض منها وخاصة على مستوى صيانة الملكية والحقوق، إلا أنهم توقفوا عند طلب براءة الذمة المالية عن الكهرباء والماء. فهذا الطلب من الناحية العملية يعني: أنهم سيضطرون لتسديد مبالغ الاشتراكات الشهرية عن هذه الخدمات عن كل الفترة التي كانوا غائبين فيها عن بيوتهم اضطراً، نزوحاً وتهجيراً، وهي مبالغ كبيرة، ليس

ذلك فقط بل سيدفعون قيمة ما تم استهلاكه من كهرباء وماء خلال هذه الفترة من قبل غيرهم أيضاً، ناهيك عن أن عدادات الكهرباء والماء في الكثير من المناطق التي تم استعادة السيطرة عليها غير موجودة، بفعل التخريب والدمار، أو بفعل السرقة والتعفيش، وبالتالي فإن طلب براءة الذمة مع مترتباته المالية وفقاً لما سبق يعتبر إجحافاً بحقهم، كما يتضمن التناقض، باعتباره طلباً غير عادل في معرض بحثهم عن بعض العدالة في التعويض المنشود! علماً أن وزارة الإدارة المحلية عندما أوردت الثبوتيات المطلوبة بغاية الحصول على التعويضات، تطرقت لفواتير المياه والكهرباء من باب الوثيقة التي تثبت اسم صاحب الملكية أو شاغلها، وليس من باب براءة الذمة عن استهلاك كمياتها.

خطوة استباقية

على حساب المواطنين

تجدر الإشارة إلى أن الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، ورد فيه بتاريخ 2018/7/30، أن اللجنة الاقتصادية وافقت على مشروع صك تشريعي يتضمن إعفاء مشترك من المياه عن بدلات خدمات المياه المستهلكة المترتبة عليهم بموجب نظام الاستثمار النافذ لدى وزارة الموارد المائية، وجميع الرسوم والغرامات المرتبطة بها، وذلك عن فترة تهجيرهم من مناطقهم نتيجة الأعمال الإرهابية، إضافة إلى إعفاء المشتركين من غرامات التأخير المترتبة على اشتراكاتهم

المواطنون من أصحاب الحقوق بالتعويضات كانوا بانتظار الإعفاء الكامل عن الكهرباء والمياه والهاتف وذلك عن كل الفترة التي كانوا فيها بعيدين عن بيوتهم

خلال فترة سيطرة الإرهابيين على المناطق السكنية. وتم تكليف وزارة الموارد المائية بموافاة أمانة سر مجلس الوزراء بالصيغة النهائية للصك التشريعي وتعليماته وأسبابه الموجبة بعد استدراك الملاحظات، تمهيداً للعرض على مجلس الوزراء للنظر باستكمال أسباب صدوره. المشروع وعلى الرغم من أنه لم يصدر حتى تاريخه، إلا أن مضمونه بات معروفاً، ما يعني أن براءة الذمة عن المياه، والمبالغ التي يتم تقاضيها من المواطنين المضطرين للحصول عليها كوثيقة، تعتبر جبايتها في غير محلها، وهي تعتبر خطوة استباقية لجبي هذه الأموال من جيوب هؤلاء قبل صدور المرسوم.

استكمال المطالب

هؤلاء المواطنين من أصحاب الحقوق بالتعويضات، كانوا بانتظار الإعفاء الكامل عن

الكهرباء والمياه والهاتف «الاشتراكات- بدل الخدمات- الاستهلاك- الفوائد والغرامات- وغيرها» وذلك عن كل الفترة التي كانوا فيها بعيدين عن بيوتهم، ليس لكونهم اضطروا للنزوح عنها مرغمين، وليس تقديراً لظروفهم الاقتصادية والمعيشية السيئة، بل كون هذا الإعفاء يعتبر أيضاً من الحقوق، وفيه بعض العدالة التي عانى هؤلاء من فقدانها لفترات طويلة. ولعل الأجدى بعد ذلك ألا تتم مطالبتهم بمثل هذه الوثائق إلا من باب إثبات الملكية والحيازة والإشغال، كما سبق وأعلن عن طريق وزارة الإدارة المحلية، مع الإسراع بتقدير الأضرار على أن تكون عادلة ومنصفة، مع الإسراع بعودة هؤلاء إلى بلداتهم وبيوتهم، والتي تصب بالنتيجة على مستوى استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى هذه البلدات والمدن والقرى.

الفساد يستغبي البطاقة الذكية



تزايد الحديث عن «أزمة بنزين» في محافظة طرطوس على إثر البدء باعتماد البطاقة الذكية لتعبئة الآليات بمادة البنزين في المحافظة «على سبيل التجربة».

■ مراسل قاسيون

بحسب وزارة النفط، فقد تم تحديد الكميات المخصصة للآليات من مادة البنزين عن طريق البطاقة الذكية بالشكل التالي: الكميات المخصصة للسيارات الخاصة هي 50 ليتر بنزين في اليوم وبسقف أسبوعي هو 60 ليتر

بنزين. الكميات المخصصة للسيارات العمومية هي 40 ليتر بنزين يومياً وبسقف أسبوعي هو 150 ليتر بنزين. الكميات المخصصة للدراجات النارية تم تحديد سقفها الأسبوعي بـ 10 لترات بنزين تعباً في أي يوم ضمن الأسبوع.

السيارات القادمة من خارج المحافظة يخصص لها 50 ليتر بنزين أسبوعياً. الآليات التي لم تحصل بعد على البطاقة الذكية يتم التوزيع لها عن طريق بطاقة الماستر كارد، الموجودة بكل محطة، بنسبة 30% من إجمالي مبيعات المحطة. البدء التجريبي للعمل بالبطاقة

الذكية وفقاً للآلية أعلاه كان في محافظة طرطوس، بغاية الضبط، ومنع الاحتكار والانجرار غير المشروع بالمادة، وذلك حسب تصريح أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة طرطوس. بغض النظر عما يمكن أن يسرد كملاحظات على البطاقة الذكية، فإنه مما لا شك فيه بأن المنتفعين من السوق السوداء والتهريب هم أول المتضررين من الآلية الجديدة بحال نجاحها وفقاً لغاياتها المعلنة، بالإضافة إلى بعض الفاسدين ممن يسهلون عملهم. ولعل الحديث عن «أزمة بنزين» في طرطوس يأتي ضمن هذا السياق، الأمر الذي يعني أن هناك من يسعى لاستغناء ذكاء البطاقة وتفشيّل التجربة في مهدا. وما يزيد من حجم المشكلة «الأزمة» هو قلة عدد المحطات العائدة للدولة في المحافظة، حيث لا توجد إلا محطة واحدة فقط من إجمالي

المحطات الموجودة فيها والعائدة للقطاع الخاص، وهؤلاء ربما لا تناسبهم الآلية الجديدة في الضبط، كما غيرهم من المنتفعين والفاسدين. وعلى اعتبار أن التجربة في مهدا لعله كان من الأجدى أن تستنفر معها أجهزة الرقابة والمتابعة في المحافظة، مكانياً وميدانياً وفي كل محطة على مدار الساعة من أجل إنجاحها، بدلاً من ترك الأمر وصولاً لما سمي «أزمة بنزين» في المحافظة يعاني منها المواطنون من أصحاب الآليات، دفعاً نحو تعزيز مواقع السوق السوداء والتهريب للمادة، بدلاً من ضبطها ومنع احتكارها كما هو معن! فمن سيثبت فاعليته وقوته بالنتيجة، قوى التهريب والفساد والسوق السوداء، أم ذكاء البطاقة؟ وهل فعلاً البطاقة الذكية هي الأداة الأجدى في مكافحة هذه القوى؟ والأهم، إلى متى ستستمر حاجات المواطن قيد الاختبار والتجريب؟

دير الزور.. الدراجات النارية ليست برداً ولا سلاماً!



استثنائية! سبب الحوادث والمشاكل علناً، هم من يركبون الدراجات ويحملون السلاح وهم المستثنون من المحاسبة، هل لأنهم أبناء الخبازة؟ والمدينة الآن تحررت من الإرهابيين وليست هناك حجة لبقائهم فيها مع سلاحهم، ولن أتحدث عن جوانب الفساد في ذلك، فهي متغلغلة في المفاصل كلها، وسأضطر للذهاب إلى كليتي سيراً على الأقدام!

البدايل والمحاسبة

لا شك أن مشكلة الدراجات النارية قديمة جديدة، ليس المسؤول عن حوادثها من يستخدمونها من المواطنين فقط، ومعالجتها ليست على حسابهم بهذه الطريقة، وإنما المعالجة الحقيقية تبدأ من توفير وسائل النقل العامة بالعدد الكافي وبأسعار مناسبة، داخل المدينة وبين أحيائها، وفيما بينها وبين القرى والبلدات، ومحاسبة المنفلتين بمارساتهم، والمستقلين بسلاحهم وحمايتهم أولاً، ووضع ضوابط لهم على الأقل، وهم أسباب الحوادث، التي هي ليست برداً وسلاماً على المواطنين، وخاصة أن المدينة تحررت الآن من الإرهابيين، وليست هناك حاجة لوجودهم فيها، وما تحدث به المواطنون حول تقدير ظروف من يستخدمها فعلياً للعمل أو التنقل صحيح، وهذا ليس صعباً، إذا أراد المسؤولون فعلاً أن تعود الحياة إلى طبيعتها رويداً رويداً، والعمل بروح القانون والقرارات، وليس بشكلياتها، ولعل ذلك يخفف شيئاً من معاناة المواطنين، ويسد نافذة من نوافذ الفساد، ريثما يتم إغلاق أبوابه الكبيرة المشرعة، وهذا لا ينطبق على دير الزور فقط بل في كل أنحاء الوطن!

والعودة، وتمت مصادرتها من الأمن الجنائي دون تقدير لظروفي رغم شرحها لهم، يا أخي ما في تقدير صحيح انتهى الحصار، لكننا ما زلنا محاصرين بعمليتنا وحياتنا!

م/ ن موظف، يقول: أجبرت على العودة، واضطرت للسكن في الجزء السليم من منزلي رغم عدم توفر الخدمات، فهو أرحم من الجار، وأستخدم الدراجة النارية لتوصيل أولادي للمدرسة ثم الذهاب إلى دائرتي، شلحوني دراجتي عنوة، بينما من يركبون دراجتهم ويحملون السلاح لا يجروا أحد على مجرد الحديث معهم أي: خيار وفقوس.. كرهونا حياتنا!

س/ ل عامل، يقول: أنا ابن قرية، وعامل مهني «معمرجي» أنزل من قريتي في الصباح الباكر إلى أحياء المدينة، واشتغل لأعيش أنا وأسرتي، فعملي هذا هو مصدر بقائي وحياتي، مع قطعة أرض صغيرة في القرية، أزرعها ببيع الخضار التي تكفي حاجتي، وأحمل منها ما يزيد عنها وأبيعه في المدينة، لقد صادروها مني، ولم أعد قادراً على الحضور للعمل، ولا الذهاب لقطعة الأرض، ولا لبيع خضرتي، فكيف سأعيش؟ سأضطر لشراء واحدة أخرى وأغامر لعل وعسى!

ر/ م طالب جامعي، يقول: اشترى لي أهلي دراجة نارية، بعد أن قطعوا ثمنها من معيشتهم، لأذهب إلى كليتي في الجامعة، وأخذ زميلي معي ونشارك في الوقود، وهي توفر لنا من ثمن المواصلات، وتؤمن لنا حضور المحاضرات، صحيح أن دراجتي نارية وغير نظامية، لكن لا تطلق ناراً ولا تحمل سلاحاً، بل كتباً ودفاتر وقلم، نحن نعيش ظروفاً استثنائية، وتحتاج لمعاملة

الدراجات النارية وسيلة نقل ومواصلات رخيصة وسهلة الاستعمال، لأصحاب الدخل المحدود والفقراء والمستضعفين في الأرض من العمال والفلاحين والموظفين وغيرهم، وخاصة في الأرياف، وقد ارتفعت أسعارها، حيث يبلغ سعر الدراجة الجديدة 375 ألف ليرة، والمستعملة كحد أدنى، 125 ألف وحسب نظافتها، وهي ليست وسيلة نقل فردية فقط، بل تنقل أيضاً أسرة بكاملها، كما وتنقل عليها أكياس السماد والبذار وغيرها.

وبالتالي ازدادت الحوادث وتضاعفت، رغم الشكاوى العديدة من الأهالي، لكن لا من يصد ولا من يرد!

خيار وفقوس؟

مع إلزام العاملين في الدولة بالعودة إلى عملهم وبالتالي معهم أسرهم، ومع بدء عودة الأهالي وتزايد أعدادهم، ازدادت حاجة المواطنين للدراجة النارية للتنقل، وخاصة مع انطلاق جوانب الحياة والعمل، ومع عدم توفر وسائل المواصلات العامة والتكاليف العالية لوسائل النقل الخاصة، ازداد استخدامها، حيث يستخدمها الطالب وعامل الدولة والعامل العادي والموظف والمواطن العادي، وأيضاً ساهم ذلك في زيادة الحوادث، وخاصة من قبل الذين لا يخضعون للقانون وأصبحت الأمور فاقعة، فقامت حملة من الأمن الجنائي تستهدف الدراجات النارية، لكنها لم تستهدف حملة السلاح المنفلت والزعران، وإنما المواطنين العاديين.

مواطنون وشهادات

ع/ ع بائع خضرة، يقول: كان عندي دراجة نارية أستخدمها للنقل والتنقل وسرقت، ولأن سكني في حي الجورة، وعملي أصبح في سوق الهال بعد ترميمه في حي الجبيلة، اشتريت دراجة أخرى للذهاب إلى العمل

■ مراسل قاسيون

وقد انتشرت بكثرة قبل الأزمة بسبب استيرادها غير المنظم وتهريبها ودون محاسبة المسؤولين عن ذلك، وإنما كان يتم التعامل معها ومع أصحابها، بحملات عشوائية دون تمييز بين الصالح والطالح. استمرت وازدادت أهمية ودور وسيلة النقل هذه خلال الأزمة، وخاصة على إثر تقطع وسائل النقل الأخرى وقتلتها وعدم انتظامها، وقلة المحروقات، وبسبب استهلاكها القليل.

ضحايا الدراجات!

قبل فك الحصار عن دير الزور، كانت الدراجة النارية حكرًا على بعض حاملي السلاح المنفلت والزعران، وهم الذين يتوفر لهم الوقود، يصلون ويجولون فيها بصلافة ودون اهتمام بحياة المواطنين، من التشفيط والتشحيط والترقيص والسير على دولا ب واحد وغيرها، ولا يمر يوم دون أن تكون فيه عدة حوادث تؤدي إلى الموت أو الإصابات مختلفة الدرجات، وويل لمن يحتج أو يعترض على ذلك من المواطنين. بعد فك الحصار، وتوفر الوقود، وانتشار ظاهرة التعفيش، ومنها: تعفيش الدراجات النارية، ازدادت وتضاعفت أعداد الدراجات النارية، بل واستخدمت حتى في التعفيش،

سيقصد وفد حكومي من وزارة الكهرباء جمهورية مصر، للاطلاع على التجربة المصرية في تغيير البنية المؤسساتية للقطاع، بما يسمح باستثمار القطاع الخاص، وما يتطلبه من تعديل قانون الكهرباء وهيكلية الوزارة. فما الذي يحدث في قطاع الكهرباء المصري، ويستحق العناية الحكومي للسفر والتعلم؟

تعلم «الأذى»...

من تجربة كهرباء مصر



■ ليلى نصر

تجري مصر منذ عام 1988 تغييرات على بنية الكهرباء المؤسساتية، وقد حولت مصر هيئتها العامة لكهرباء مصر إلى شركة قابضة ضمن شركات الإنتاج والتوزيع والنقل الحكومية، التي تحولت بدورها إلى شركات مساهمة. الهدف من هذه التحويلات هو تحويل شركات الدولة، إلى واحدة من الشركات في سوق الطاقة، وليس المستثمر الوحيد. وتغيير بنيتها بحيث تستطيع أن تطرح أسهمها في السوق للتداول، أي: أن تبيع أو تستثمر جزءاً من ملكيتها.

مصر تنفذ شروط الصندوق

إن كل ما يجري في قطاع الطاقة المصرية، بل في السياسة الاقتصادية المصرية، يرتبط بقرض صندوق النقد الدولي 12 مليار دولار، الذي على مصر أن تنفذ شروطاً قاسية للمرة الثانية بتاريخها من أجله! أهم شروط البنك الدولي المعلنة في عام 2016: تحرير سعر الصرف، وهو ما تم عبر تعويم الجنيه المصري، وتحرير أسعار الوقود وهيكلية قطاع الطاقة الأمر الذي يتم تدريجياً، والذي يعني إلغاء الدعم، وإتاحة الاستثمار الخاص في الإنتاج والتوزيع والنقل. وفق التصريحات الرسمية المصرية، كان مقررًا أن تحرر مصر أسعار الكهرباء وترفع الدعم عنها كاملاً في نهاية عام 2019، ولكن تم تمديد هذه المهمة، وتدريبها على ثلاث سنوات قادمة. رفعت مصر أسعار الكهرباء في شهر آب الحالي بمقدار الربع وسطياً 26%، وكانت قد رفعتها سابقاً ثلاث مرات منذ حزيران 2014: «ارتفعت في المرات السابقة بنسبة 33%-25%-40%». والرفع سيستكمل حتى يتم إلغاء الدعم على سعر الكهرباء بشكل كامل، وكذلك على مجمل أسعار الوقود، والغاز الطبيعي، ومياه الشرب، وأسعار مواصلات النقل العامة، التي ارتفعت أسعارها مع الكهرباء مؤخراً.

تمويل الكهرباء بالديون

وصل فائض مصر الكهربائي في نهاية عام 2017 إلى 22 ألف ميغاوات، ونسبة 45% من إنتاج المحطات. بينما الفائض الاحتياطي المتعارف عليه يقارب 15%. وفي العام الحالي دخلت ثلاث محطات جديدة بطاقة 14400 ميغاوات، لتضاف إلى الفائض، وفق التقدير مع شركة سيمينس الألمانية. المصريون يتساءلون عن الجدوى من هذه الزيادة الكبيرة في الاستثمار في الطاقة الكهربائية، عبر الديون، وتحديداً إذا ما كان توزيع الفائض عبر شبكات نقل دولية يتطلب استثمارات أخرى، للربط مع السودان وقبرص، ومع السعودية، ستلتزم بها الحكومة المصرية.

لقد وصلت الديون الاستثمارية للشركة القابضة لكهرباء مصر إلى 280 مليار جنيه في 2017، بارتفاع بمقدار 165 مليار جنيه خلال عام واحد، وارتفعت أقساط تمويل وفوائد هذه الديون بنسبة 60% خلال عام، لتبلغ 27 مليار جنيه. وحققت الشركة خسائر للعام الثاني على التوالي بمقدار 2,5 مليار جنيه، بعد أن تراجعت كميات الطاقة الكهربائية المباعة بنسبة 3% بعد رفع الأسعار «تقرير الشركة القابضة لكهرباء مصر 2017».

عقد شركة سيمينس نموذج

بعد الاتفاق على قروض صندوق النقد الدولي، حصلت شركة سيمينس الألمانية على عقد بتمويل إنشاء محطات إنتاج ثلاث تم افتتاحها مؤخراً، وبقيمة استثمار تصل إلى 8 مليار يورو، هذه المحطات الإنتاجية ستعود بنسبة 51% منها للشركة القابضة لكهرباء مصر، بينما سيطرح الباقي للاستثمار. كما أن عقد التشغيل والصيانة يعود لسيمينس مع شريكها شركة السويدية إلكرت المصرية العائدة للملياردير المصري ساويرس. بنوك ألمانية ومؤسسات دولية ستمول سيمينس، وبنوك عربية ستمول شركة السويدية بالجنيه. أما من سيسد هذه القروض؟ فالشركة القابضة لكهرباء مصر هي الملتزمة بالسداد للبنوك الممولة، رغم أنها لن تشغلها، بل ستقوم سيمينس وحلفاؤها المحليون بتشغيل المحطات! الحكومة المصرية فاوضت سيمينس، والحكومة وشركاتها الكهربائية ستعبد للمستثمرين قيمة القروض، أي: أنهم محميون من الربح والخسارة في حال تراجع الاستهلاك، أو عدم القدرة على استهلاك هذا الفائض الإضافي، بينما المخاطر والأعباء تتحملها الحكومة المصرية... التي لن تحتاج لهذا الإنتاج قبل 5 سنوات من الآن.

أهم ما يمكن تعلمه من تجربة مصر

إن أهم ما يمكن تعلمه من التجربة المصرية في قطاع الطاقة، أن الخصخصة وإعادة الهيكلة، وإدخال القطاع الخاص للتنافس في إنتاج وتوزيع ونقل هذا المرفق السيادي، يعني حكماً: تحرير أسعار الكهرباء ورفعها، ويعني: ارتفاعاً في الديون الاستثمارية، دون حسابات جدوى عامة، ويحمل تأثيرات سريعة على قدرات الاستهلاك في الطاقة الكهربائية، التي تعكس أثرها السلبي على الإنتاج الاقتصادي. أما الذرائع الحكومية المعلنة في

مصر وفي سورية لتخفيف الخسائر والدعم، تندحسها الخسائر المالية المباشرة المثبتة في مصر، من الزيادات الكبرى في الديون المترتبة على القطاع الحكومي الكهربائي، إلى تمويل استثمارات يشغلها القطاع الخاص ويربح منها بلا مخاطر. والأهم: أن قياس تكاليفها مقابل الجدوى الاقتصادية الكلية منها، يشير إلى أنها قائمة على مصالح المستثمرين الخاصين، فهي تحمل المال العام الديون، ولا تقوم على أساس حاجات قطاع الطاقة المصري، الذي تهمل أبعاد ارتباطه بالقطاعات الأخرى كافة.



ما الذي تريد الحكومة أن تتعلمه من مصر: خصخصة الكهرباء أم تحرير أسعارها أم طرق زيادة الدين الحكومي لتمويل استثمارات خاصة؟

إن التعديلات المؤسساتية التي أجرتها مصر عبر تحويل هيئاتها العامة لشركات قابضة في الكهرباء وغيرها، هي جزء من متطلبات الخصخصة، وجزء من شروط صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة قطاع الطاقة. وإن الاسترشاد السوري بالتجربة المصرية، والإعلان السوري عن النية بتحويل العديد من الشركات والمؤسسات العامة إلى شركات قابضة، هو جزء من التحضير لمرحلة قادمة يتخيل «مستثمرو» قطاع الدولة السوري، أنها ستؤمن لهم أرباح صفقات إعادة هيكلة كبرى في القطاعات الأساسية. آخر ما ستحتاج إليه سورية في المرحلة القادمة، هو: الاستثمار الخاص في المرافق السيادية، وأكثر ما ستحتاج إليه، هو: إدارة وطنية لقطاع الطاقة... وهو ما لا يمكن أبداً تعلمه من التجربة المصرية، التي تطبق خطط صندوق النقد الدولي، بصدمات اقتصادية-اجتماعية كبرى للشعب والاقتصاد المصري، ستكون نتائجها وخيمة على الأمن الوطني.

اللاجئون السوريون في تركيا

يتوزع لاجئي
المخيمات في تركيا
على 22 مخيم ، 18
منها خيم والباقي
مسبق الصنع



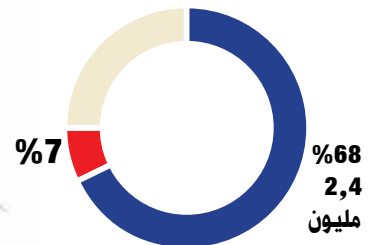
نسبة اللاجئين في المخيمات
عدد 275 ألف



3,5 مليون
أعداد اللاجئين السوريين في تركيا

تنشر فاسيون تباعاً البيانات المحدثّة في الشهر الجاري من العام الحالي،
حول اللاجئين السوريين في الإقليم، والصادرة عن المفوضية السامية
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين unhcr. وفي التالي بيانات اللاجئين
السوريين في تركيا من حيث أعدادهم وتوزعهم الديمغرافي والجغرافي.

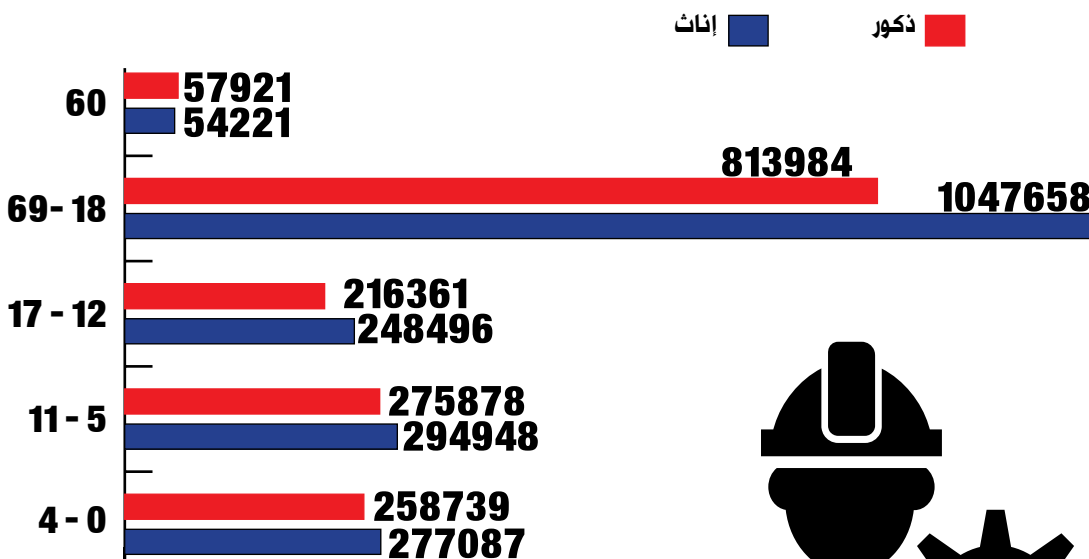
أين يتواجد العدد الأكبر من اللاجئين السوريين في تركيا؟



يتواجد ثلاثة ارباع اللاجئين
السوريين في 10 محافظات
تركية.

استمر عدد اللاجئين السوريين في تركيا بالازدياد طوال سنوات الأزمة،
وحتى في السنوات الأخيرة التي شهدت ثباتاً تقريباً في عدد اللاجئين
في كل من لبنان والأردن. ولكن أعداد اللاجئين المسجلين في تركيا بدأت
بالتراجع منذ شهر نيسان - 2018، حيث قل عددهم بمقدار 40 ألف لاجئ
حتى 9-8-2018. حيث أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش أن تركيا قد
أوقفت تسجيل اللاجئين السوريين منذ شهر 5-2018.

التوزع الديمغرافي للاجئين السوريين في تركيا



يشكل الرجال في عمر العمل بين 18-59 نسبة 30% تقريباً من اللاجئين
السوريين في تركيا وبعدهم يزيد على المليون.



14 ألف

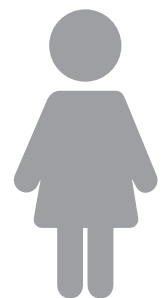
انتقل بين عامي 2014-2018
أكثر من 14 ألف سوري، من
تركيا إلى مجموعة من الدول
الغربية، وفق اتفاقيات
انتقالية: معظمهم انتقلوا
إلى الولايات المتحدة،
وبريطانيا، وكندا، والنرويج.

60 ألف

تشير التقديرات أن عدد
السوريين الذين حصلوا على
الجنسية التركية قارب 60-67
ألف شخص، بينما تقديرات
أخرى تقول أن المنداول حول
خطة التجنيس وصولهم إلى
300 ألف في تركيا



1,92 مليون



1,62 مليون

يزيد عدد اللاجئين السوريين الذكور في تركيا عن الإناث بمقدار 300 ألف
تقريباً ونسبة 18%، وهي الحالة الوحيدة في أماكن النزوح السورية.

التكنولوجيا تنتقل... وتغير العالم



تجري تغييرات على عمليات التراكم الرأسمالي عالمياً بشكل مستمر، حيث يتغير تموضع رأس المال عبر القطاعات، وعبر العالم... ولكن العنصر الأكثر حسماً في مسار التراكم الرأسمالي، وفي تغير التقسيم الدولي للعمل، هو حجم رأس المال المتراكم في مجالات التصنيع العليا.

■ عشار محمود

أين تنتج القيم المضافة في التصنيع العالمي؟

في منتصف التسعينيات كانت الدول المتقدمة تساهم بثلاثة أرباع التصنيع العالمي، بينما كانت الدول النامية تنتج أقل من الربع، ولكن هذه النسب شهدت تغيرات ملفتة اليوم.

كانت الدول المتقدمة تنتج 75% من الحصة العالمية، وتراجعت في عام 2014 إلى 56% ومقابل هذا التراجع البالغ نسبة 18,9%، تقدمت الدول النامية*، لتزيد حصتها من القيم المضافة في التصنيع العالمي إلى 42%، بعد أن كانت في 1995 تساهم بـ 23% فقط.

على صعيد الدول الأولى، أصبحت الصين، المصنفة كدولة نامية لدى الأمم المتحدة، المنتج الأكبر عالمياً، بنسبة 20% من الإنتاج العالمي، لتسبق المنتج الصناعي الأكبر السابق أي: الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت إلى 17,5% من حصة التصنيع العالمي «البنك الدولي»

ولكن ضمن التصنيع هنالك مؤشرات حساسة تدل على التغيرات، وأهمها: التصنيع عالي التكنولوجيا، والذي يشهد تغيرات كبرى أيضاً.

أين تتموضع الصناعة عالية التكنولوجيا؟

تراجعت حصة الدول المتقدمة من التصنيع عالي التكنولوجيا* كذلك الأمر... فبينما كانت كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تنتج 71% من منتجات الصناعة عالية التكنولوجيا عالمياً في عام 2003، فإن مساهمتها قد تراجعت لتصبح 53% في عام 2016. وبالمقابل فإن الصين كاهم مساهم في معدلات الدول النامية، قد وسعت إنتاجها من الصناعات عالية التكنولوجيا أكثر من أربع مرات ونصف! فبينما كانت تنتج 69 مليار دولار في عام 2003، رفعت إنتاجها إلى مستوى 380 مليار دولار في 2016، ونسبة 23% من الإنتاج العالمي، وأصبحت المنتج الثاني العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي أنتجت بمقدار: 495 مليار دولار، ونسبة 30%.

الابتكار وتغير في المؤشرات

يقدم قطاع الروبوتات مؤشراً هاماً على كثافة التصنيع، تعتمد الأمم المتحدة، حيث إن نسبة 60% من الروبوتات الصناعية العالمية موجودة في الدول المتقدمة، أكثر من نصفها تنتج في اليابان، ونسبة 72% من «العناقيد

الروبوتية» تتواجد في تلك الدول أيضاً بينما 40% منها في الولايات المتحدة. ولكن الصين التي لم تكن تدخل في تعداد إنتاج الروبوتات العالمية في عام 2010، انتقلت في عام 2015 إلى حصة مساوية لحصة ألمانيا من الإنتاج العالمي: 8%، وأخذت حصة 5% من «العناقيد الروبوتية»* (unctad trd 2017).

والأهم، أن الروبوتات الصينية تعطي دلالة على مستوى الابتكار في الصين: إن بيانات إنتاج الروبوتات الجغرافية لا تعطي دلالة كافية على القدرات الصناعية عالية التكنولوجيا، لأن الإنتاج وبراءات الاختراع قد تكون عائدة إلى الشركات متعددة الجنسيات، وإلى الدول المتقدمة. ولكن الصين تسجل أعلى مستوى من براءات الاختراع في مجال الروبوتات عالمياً: حيث إنه من أصل 1000 شركة ومؤسسة تمتلك براءات اختراع الروبوتات عالمياً، فإن أكثر من نصفها صينية 524. وتعتبر تسع جامعات صينية حكومية بين المؤسسات العشر الأولى التي سجلت براءات اختراع في مجال الروبوتات عام 2015.

لا تزال عمليات الابتكار السابقة، والمسجلة كحقوق ملكية لشركات المراكز الغربية، تحقق لهذه الشركات عائداً هاماً، وحصة من الإنتاج الصناعي عالي التكنولوجيا حتى في الدول المتقدمة، ولكن كما حدثت التغيرات السريعة في التوزيع الجغرافي لإنتاج التكنولوجيا عالية التصنيع، خلال أقل من عقد من الزمن، فإن إعادة تموضع في عمليات الابتكار في هذه القطاعات، ستحدث أيضاً. حيث تضع الصين الابتكار عنواناً لخطتها الخمسية الثالثة

البحث العلمي والتنمية في عام 2000، وتراجعت إلى 18%.

■ هوامش:

1 الدول النامية وفق الأدبيات الاقتصادية الدولية هي مجموع دول العالم باستثناء الدول الأعلى دخلاً في أميركا الشمالية وأوروبا واليابان وأستراليا و«إسرائيل» ودول الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، أي تضم دولاً مثل الصين وكوريا الجنوبية والهند وغيرها.

2 الصناعات عالية التكنولوجيا وفق التصنيفات الدولية مصنفة في خمس قطاعات: الطائرات ومركبات فضائية، المدخلات الصيدلانية، أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المكتبية، أشباه الموصلات ومعدات الاتصالات، وأدوات القياس والطب والملاحة والبصرية والاختبار. 3 العناقيد الروبوتية تعبير عن صناعات الربط بين مجموعة من الروبوتات، لتشكل بنية واحد ومتراصة تؤدي مهمات أعقد.

عشر بين (2016-2020)، الأمر الذي تدعمه بقوة مؤشرات الإنفاق الصيني الاستثنائي على البحث العلمي.

تغيرات كبرى في الإنفاق على البحث العلمي

في مطلع الألفية كان الإنفاق الصيني على البحث العلمي لا يتعدى 4,5% من الإنفاق العالمي ومقداراً يقارب 33 مليار دولار. وقد ضاعفتها خلال 15 عاماً أكثر من 11 ضعفاً. لتصل إلى إنفاق 409 مليار دولار في 2015، ونسبة 21% من الإنفاق العالمي.

وبينما كانت الولايات المتحدة في عام 2000 تساهم بـ 37% من هذا الإنفاق وتنفق 270 مليار دولار تقريباً، فقد تراجعت مساهمتها العالمية إلى 26% في عام 2015، ولكنها بقيت الأعلى إنفاقاً بمقدار 497 مليار دولار. أما الدول الثلاث التالية: اليابان وألمانيا وفرنسا فقد كانت تنفق مجتمعة نسبة 26% من الإنفاق العالمي على

خسرت الدول

المتقدمة 20%

من حصتها

العالمية

من الإنتاج

الصناعي عالي

التكنولوجيا

بين 2003-2016

وربحت الصين

هذه الحصة.

توسع انتقال التصنيع العالمي من بلدان المراكز إلى الأطراف خلال المرحلة النيولبرالية، ولكن ما كان سابقاً قائماً على تموضع الصناعات كثيفة العمالة في الدول النامية... أصبح لاحقاً وتحديداً بعد الأزمة المالية العالمية انتقالاً للصناعة عالية التكنولوجيا إلى أقطاب في دول الأطراف. وهو انتقال رافعه الصين بالدرجة الأولى، التي تستكمل العملية بالتحول إلى مركز لابتكارات التكنولوجيا والإنتاج العلمي في هذا المجال، لأن الاحتكار الغربي للمنتجات التكنولوجية هو أداة لسحب القيمة حتى من منتجي هذه الصناعات. إن تعميم المعرفة، وتحديداً بمستوياتها العلمية والتقنية العليا، يبني تدريباً، وهو يفقد المركز الإمبريالي العالمي محتر التكنولوجيا والسلاح والمال، أدواته الرئيسية في المعركة مع شعوب العالم. فالاحتكار التكنولوجي، محدد في مستوى السلاح، ومحدد في الأداء الاقتصادي الذي يترجمه في المركز تضعف قدرته على فرض المال العالمي كالدولار ومؤسساته والتمويل عبره، وهو ما نشهد معالمه الواضحة اليوم كنتيجة لهذه التغيرات.

عيد ومدارس ومونة.. والأسعار مجنونة



إنك تحكي مع حالك بالشارع بدون نظرات الاستغراب من العالم صار شي كثير عادي، والناس ما عاد تصنفك أو تقيمك ع هاد السلوك وتقول عنك «مضيف» أو «ماجر الفوقاني» بالعكس؛ صاروا بيلقولك مليون عذر وبيقولوا «الله يعين صاحب العيال».

■ نوار الحمشقي

وليش أصلاً لتستغرب الناس؟ ما الحال من بعضو الكل صار بيحكي مع حالو بالشوارع أحياناً، قصة كثير طبيعية وعادية، وخاصة وقت بتجتمع عليك مصايب المواسم كلها دفعة وحدة!

المفروض أنو العيد جبار الخواطر، للكبار والصغار، عطلة وموسم فرح ولبس جديد ولقمة نظيفة، صار شي بيكسر خاطر، حتى صرنا نصنفوا من الأزومات، لأن الدخل ضعيف ومرضان، والجبية بمخوشة وعيشة ع المسكنات اللي اسمها رواتب، غير النزوح والتشرد والبطالة والجوع والحاجة وال...!

مثل كل سنة اجتمعت مواسم «أزمات» العيد والمدارس والمونة والشتوية مع بعضها، وشو بدك تلحق لتلحق يا أبو جبية منتوفة، وشو بدك ترقع بعيشتك اللي صارت كلها رقع من ورا اللي عم ينتقوا بريشنا، من الحكومة

للتجار لحرامية النهار، والحبل ع الجرار.. وع سيرة الحكومة خبروني أنها قررت تحارب الفساد، مو بس هيك؛ قال رئيس الحكومة نفسو عندو متعة بمكافحة الفساد! ويا لطيف شو صار بعد هالخبر، رخصت الأسعار، وما عاد في غش، وبطلت الرشاوى، والتغت الواسطة، والسوق السودا غيرت لونها، والحرامية الكبار اختفوا.. هيك بلمح البصر تخيلت أنو كل هاد صار بعد هالتصريح، وصرت أحكي مع حالي معقول هيك ولا عم أحلم؟ وإذ يا حبيب كان حلم وطار عند أول اختبار بين القفوس والخيار!

بحديث مع صديقي تبع «واحد بيشكي والثاني ببكي» خبرتو شو صار، وكيف سرقتني الأحلام الوردية بعد ما سمعت خبرية مكافحة الفساد، رد علي بكل برادة: يعني القصة كلها تسلاية بتسلاية مو أكثر، بينطبق علينا المثل «الصياد عم يتسلى والعصفور عم يتقلق».. وخود ع ضحك

ودموع وتسلاية واستمتع.

صديقي شرحلي صدري بخبر حكومي ثاني؛ أنو الحكومة قلبها علينا وزيادة الرواتب وتحسين المعيشة عم تنطبخ ع نار هادية مشان ما تروح بعزقة بين إيديين اللي ما بيرحمو!..

وأنا أبو عقل وعقلين رد سرخ خيالي من جديد، بس هالمره بالنار الحكومية الهادية اللي عم تكوين. أنو كيف بدنا نضبط مكافحة الفساد مع المحافظة ع الفقر وبدون ما تقرب ع حصة حرامية البلد الكبار؟ والله معادلة

سماوية بيعجز عنها أينشتاين بذات نفسو! المهم حبيباتي المعترين اللي صرتوا تحكوا مع حالكم بالشوارع، لا تغيروا رأيكم بالتسلاية وحاولوا تلاقوا متعكم الخاصة اللي ما بتكلف كمان، كله حكي بحكي وبلا رسال وما حدا أحسن من حدا، يعني نكتة من هون مزحة من هنك، ع حالكم أو ع غيركم، المهم ما يموت الفرح جواتكم.. من هون لنوقد نارنا بايدينا، ونوئد اللي عم ينهبونا، ونساوي طبختنا ع كيفنا.. وكل عام وأنتو مستمتعين.

طلاب الجامعات يطالبون بالدروة الاستثنائية



بدأت تظهر مثل: هذه الإعلانات على مستوى الكليات منفردة، فهذا قد يدل على أنه لا دورة استثنائية لهذا العام.

رؤى طلابية متفائلة

برغم الإعلان رسمياً عن توقف العمل بالترفع الإداري بنتيجة امتحانات العام الدراسي الحالي، فإن بعض الطلاب ما زالوا على تفاؤلهم بصور مرسوم لدورة استثنائية للعام الدراسي 2017-2018، خاصة وأن النظام المعمول فيه خلال هذا العام، والظروف الاستثنائية على الطلاب، لا تختلف عن غيرها خلال السنوات الماضية التي صدرت استناداً إليها دورات استثنائية، إضافة إلى أن النظام الفصلي المعدل الذي سيطبق خلال العام الدراسي القادم يتضمن ثلاث فرص امتحانية، ما يعني: أنه من الإجحاف ألا يُمنح الطلاب خلال هذا العام فرصة امتحانية إضافية ثالثة، والاكتماء بفرصتين فقط.

الظروف الاستثنائية انتهت!

هذا التفاؤل ما لبث أن تلاشى على أثر الإعلان الرسمي على موقع وزارة التعليم العالي بتاريخ 2018/8/18، والذي تضمن: «كثّر الحديث بين الطلاب وعلى مواقع التواصل الاجتماعي عن دورة تكميلية أو دورة مرسوم كما يسميها البعض.. لكن مجلس التعليم العالي ووزارة التعليم العالي رأوا أن هذه القرارات قد اتخذت سابقاً لظروف استثنائية، واليوم تم العودة إلى القواعد الأساسية ونظام التعليم الأساسي،

■ عاصي اسماعيل

الطلاب الذين فوجئوا بجملته من القرارات الصادرة عن وزارة التعليم العالي خلال هذا العام والسنوات القريبة الماضية، والتي رأوا في الكثير منها إجحافاً بحقهم، وخاصة النظام الفصلي المعدل الذي سيطبق اعتباراً من العام الدراسي القادم 2018-2019، ما زالوا بانتظار أن يصدر مرسوم بدورة استثنائية تكميلية عامة، تعتبر بمثابة الفرصة الإضافية لجميع الطلاب من أجل ترفيع موادهم المحمولة بنتيجة أعمال الفصلين السابقين.

مؤشرات تشاؤمية

بعض الطلاب بدأوا بفقد الأمل بالدورة الاستثنائية لهذا العام، خاصة مع ظهور مؤشرات تدل على ذلك.

فقد أصدرت كلية طب الأسنان برنامج امتحان الدورة التكميلية للعام الدراسي 2017-2018، والتي تبدأ اعتباراً من تاريخ 2018/8/28، كما أعلنت كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة حلب: أن امتحانات الدورة التكميلية لطلاب السنة الرابعة الذين يحملون أربعة مقررات على الأكثر، ستبدأ اعتباراً من تاريخ 2018/9/2، وبأن التسجيل يبدأ اعتباراً من تاريخ 2018/8/26.

هذه الإعلانات كانت بمثابة إشارة تشاؤم للطلاب بالنسبة للدورة الاستثنائية المنتظرة، حيث كانت الدورات الاستثنائية الصادرة خلال السنوات الماضية شاملة لجميع الطلاب، بما في ذلك طلاب السنة الرابعة كدورة تكميلية بالنسبة إليهم، أما وقد

انتهت امتحانات الفصل

الثاني في الجامعات للعام الدراسي 2017-2018، كما انتهت تقريباً عمليات تصحيح المواد التي ظهرت نتائجها تبعاً خلال الفترة الماضية، وربما لم ينبق سوى بعض المواد التي ينتظر أن تظهر نتائجها بعد عطلة العيد.

بالدورة الاستثنائية لهذا العام أسوة بالأعوام السابقة، وذلك تقديراً للظروف الضاغطة التي ما زالوا يعانون منها، وخاصة على المستوى المعيشي، الذي يفرض على الكثير منهم عدم التمكن من التفرغ التام للدراسة كما يطمحون. من حق الطلاب أن تتوفر لهم الفرص المتكافئة، وفي ظل عدم وجود هذا التكافؤ، وخاصة على المستوى الاقتصادي والمعيشي الضاغط على الغالبية العظمى من هؤلاء، فإن أية فرصة إضافية تساعد على تخطي بعض صعوباتهم تعتبر بمثابة بعض التعويض عن عدم التكافؤ هذا، ولعل الدروة الاستثنائية التي يطالب بها هؤلاء الطلاب تعتبر واحدة من هذه الفرص، وهي على ذلك تعتبر مطلباً محقاً.

وتقرر أنه لا يوجد دورة تكميلية لهذا العام». مضمون الإعلان أعلاه كان مثار استغراب من قبل الطلاب، خاصة مع اعتبار أن الظروف الاستثنائية قد انتهت وزالت أسبابها عند الوزارة ومجلسها التعليمي!.

لكن كيف وعلى أي أساس تم تبني هذا الاعتبار مع هذا القرار، لا أحد يعلم؟!

مطلب محق

الطلاب، وبغض النظر عن تشاؤمهم وتفاؤلهم، مجمعون على أن الدورة الاستثنائية مطلب حق لهم، وقد بدأت حملات التعبئة والضغط من أجل تبني هذا المطلب من قبل وزارة التعليم العالي لإعداد مشروع مرسوم

متى كان العلم شرقياً أو غربياً إلا في ظلمات الفكر؟



في ندوة حول اللغة العربية والبحث العلمي نشرت في جريدة النداء عام 1979 شارك فيها أربعة من أساتذة الجامعة اللبنانية من بينهم مهدي عامل، اعتبر مهدي أن مشكلة اللغة العربية في العلوم هي مشكلة الباحث، وليست مشكلة اللغة في كون الباحث إما غير متمرس في اللغة أو العلم أو الفكر، نافداً الفصم بين ثقافة غربية وثقافة شرقية في العلم، مشدداً على رفض ازدواجية العلم المصدّر والعلم المستهلك الذي يقع فيه محاولوا التطرق إلى العلوم.

الواقع، الذي بدأ مع تبعية هذه الدول ومع استسلام سلطتها للقوة الواحدة، التي تتفشى في أساليب حياتية اجتماعية بعيدة عن ثقافة هذه البلدان، وعبر العودة إلى مراجع غير علمية «روحاني في الأغلب» لمحاولة الحد من هذه الفوضى في الفكر والمفاهيم.

ناقش مهدي عامل اللغة والبحث سياسياً في ظل حرب أهلية في لبنان كانت في طور تبلور نتائجها، وقبل سيطرة الرأسمالية على العالم وخسارة القوى المناهضة لها في العالم ولبنان. ولكنه ناقشها في هذه الفترة التاريخية بعلاقة الفكر بالتعبير وعلاقة التعبير بالعلم. فالعلم من المنظور الفلسفي والعلمي المحض مرتبط بالنظام السياسي الحاكم وفكره والتناقضات داخله، فإما أن تغلب الرأسمالية حينها ويبقى العلم متخبطاً وتتفاقم أزمنته، وإما أن تغلب التناقضات داخله إلى تقدم الفكر، وبالتالي تقدم العلم. أما ما نجد أرضيته اليوم هو ارتفاع التناقضات داخل النظام الرأسمالي وانهيائه، الذي سينعكس تخبطاً في الدول التابعة وتناقضات في سياستها وسلطتها، مما سيفسح المجال إلى اقتراب العلم من فكر يسبح له بالتححر والتقدم.

الفرد لنفسه وقيمته، رداً على الفراغ الوجودي الذي أدت إليه الرأسمالية، والغياب الذي يرتفع مع الزمن في علاقة الفرد بما يحيط به. وكان للعلم وللغة التي تعبر عنه جزء من هذه الأزمات التي تتوضح بالسيطرة اللغوية والعملية على العلوم من قبل الغرب وبالتشخت في الإنتاج والإصدار العلمي في العالم. انعكاس هذا في الدول التي تعتبر نفسها مستهلكة للعلم، كان في تثبيت هذا الاستهلاك وتعميمه على لغتهم وفكرهم العلمي إن كان في الأبحاث أو في التعليم. ونراها من خارج التعاطي البسيط مع العلوم في مرحلة دخول الرأسمالية بأزمته، ارتفع التخطيط في الدول التابعة التي جزء كبير منها إما منكر للأزمة الوجودية للرأسمالية أو يراها أنية، وبالتالي ممكن الخروج منها.

تبعية هذه الدول تعيقها من التطرق للعلوم بلغة العلم، في كونه ديناميكياً يتحرك مع تحرك ضرورته وضرورة الانطلاق منه في تحديد أو حل المشكلات في المجتمع. كما أن تبعيةها تجبرها على النظر للعلوم من هذه الزاوية التي تتفكك بقدر ما تتخبط في وجوب العمل بها وعدم القدرة على ذلك. بالإضافة إلى أن مظاهر الانقطاع عن العلم في تفسير

المصطلحات، والربط بين العلم والمشكلة التي يطرحها.

الفكر وعلميته

العديد من التطورات السياسية أدت إلى تفاقم هذه المشاكل في عقول الباحثين أو حتى مدرسي العلوم، إما العرب أو في الشرق عامة «ما يسمى بدول العالم الثالث، وحتى في بعض الدول مثل: الصين وروسيا والهند أو حتى جنوب أمريكا، مع الفارق بين نسب هذه المشاكل». منها: سيطرة الرأسمالية سياسياً وما رافقها من سيطرة على العلوم والثقافة والإنتاج. وأيضاً ما رافقها من سيطرة فكرية على مفهوم العلوم والثقافة، وإنتاج العلوم ومحدداته وشروطه. ما جعل جميع من يهتم أو يعمل في العلوم في كافة الحقول خاضعاً للفكر الرأسمالي في تعاطيه معه، وما فاقم مشكلة اللغة والقدرة على التعبير من خلالها أو القدرة على التفكير العلمي. فكثيراً ما نسمع أن الإنكليزية هي لغة علمية سهلة للتعبير والقراءة من خلالها، وهي أسهل على الاستيعاب.

أزمة الأدوات

حين دخلت الرأسمالية بأزمته الأخيرة رافقها ظهور أزمات فكرية واجتماعية عديدة، تستخلص بمحاولات إيجاد

متى كان العلم شرقياً أو غربياً إلا في ظلمات الفكر؟

يحتاج مهدي عامل في علاقة اللغة العربية والبحث العلمي بـ «متى كان العلم شرقياً أو غربياً إلا في ظلمات الفكر؟»، منطلقاً من علاقة اللغة بفكر حاملها، معترضاً على تحديد مشكلة اللغة العربية عند الباحثين العرب في سيطرة الإنتاجية العلمية في الغرب والتخلف العلمي العربي، ومعتبراً أن المشكلة هي مشكلة الفكر العربي وعلميته.

من يقرأ مهدي عامل أو من يعلم منطلقاته الفكرية، يستنتج أن مهدي ربط مشكلة اللغة العربية والبحث العلمي بالسيطرة السياسية والنظام السياسي الذي يقوض الفكر فيقوض لغته وقدرته على التعبير. لذلك رفض مهدي صراع تأثير الثقافة الغربية والثقافة الشرقية على تقدم العلم أو على قدرة التعبير فيه. معتبراً أن التقدم بالعلم والقدرة على التفكير والكتابة العلمية لا تحتاج إلى لغة للتعبير بقدر ما تحتاج إلى مرجعية فكرية أو أيديولوجية تكون انطلاقة لأي باحث أو كاتب. من هنا حاجج: أن العلم ينطلق من الفكر الذي يحمل كاتبه أو باحثه والقدرة على التعبير من حيث الأدوات الموجودة من حيث

وجدتها

■ د. عروب المصري



إنها تزداد حرارة

كان عام 2017 هو ثالث أكثر الأعوام دفئاً على الإطلاق، وهو العام الأكثر سخونة. وبلغت مستويات انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مستويات قياسية واستمرت مستويات سطح البحر في الارتفاع وأهم أربع سنوات على الإطلاق هي 2014 و 2015 و 2016 و 2017.

تم إعداد تقرير حالة المناخ السنوي الثامن والعشرين، الذي تم إصداره في بداية هذا الشهر، من قبل علماء من المراكز الوطنية للمعلومات البيئية ويستند إلى مساهمات من أكثر من 500 عالم في 65 دولة.

ويثبت تقرير هذا العام أنه:

كانت مستويات غازات الدفيئة هي الأعلى على الإطلاق. بلغت تركيزات غازات الدفيئة الرئيسية في الغلاف الجوي - بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون «CO2» والميثان وأكسيد النيتروز - مستويات قياسية جديدة. كان متوسط التركيز العالمي لثاني أكسيد الكربون في عام 2017 يبلغ 405.0 جزءاً في المليون، وهو أعلى مستوى تم قياسه في السجل العالمي الحديث الذي دام 38 عاماً وفي السجلات الجليدية التي يعود تاريخها إلى 800 ألف عام. بلغ ارتفاع مستوى سطح البحر ارتفاعاً جديداً «7,7 سنتيمتر» أعلى من متوسط عام 1993. يرتفع مستوى سطح البحر العالمي بمتوسط «3,1 سم» لكل عقد.

بلغت الحرارة في أعالي المحيط رقماً قياسياً، مما يعكس استمرار تراكم الطاقة الحرارية في أقصى عمق 2,300 قدم من المحيطات العالمية. وصلت درجة حرارة سطح الأرض العالمية والمحيطية إلى مستوى شبه قياسي. واعتماداً على مجموعة البيانات، كان متوسط درجات الحرارة السطحية العالمية «0,38-0,48 درجة مئوية» فوق معدل 1981-2010. وهذا يشير إلى أن عام 2017 يشهد ثاني أعلى درجة حرارة سنوية في العالم، أو ثلثها، منذ أن بدأت السجلات في منتصف القرن التاسع عشر.

بلغت درجة حرارة سطح البحر ارتفاعاً شبه قياسي. في حين أن متوسط درجة حرارة سطح البحر العالمي «SST» في عام 2017 كان أقل بقليل من قيمة عام 2016، ظل الاتجاه طويل الأجل صاعداً. انخفض الجفاف ثم انتعش. انخفضت منطقة الجفاف العالمية بحدة في أوائل عام 2017 قبل أن ترتفع إلى قيم أعلى من المتوسط في وقت لاحق من العام.

انخفضت كثافة الجليد البحري في القطب الشمالي إلى مستوى قياسي منخفض. كان الحد الأقصى «التغطية» لعام 2017 لجليد المحيط المتجمد الشمالي هو الأدنى في سجل الـ 38 سنة. كان الحد الأدنى للجليد البحري في أيلول 2017 هو الثامن على الإطلاق، وهو أصغر بنسبة 25 في المائة من المتوسط الطويل الأجل.

كما شهدت القارة القطبية الجنوبية تغطية جليدية منخفضة للغاية، والتي بقيت أدنى بكثير من متوسط 1981-2010 في 1 آذار، 2017. انخفض مستوى الجليد البحري إلى «2,1 مليون كيلومتر مربع»، وهو أقل قيمة يومية ملحوظة في سجل الأقمار الصناعية المستمر الذي بدأ في عام 1978.

قزوين: في منحى التكامل الإقليمي



في منتصف شهر آب الجاري، جرى الاجتماع الخامس لمجموعة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين في كازاخستان، لينتج عنه اتفاق خطي موقع بين تلك الدول هو الأول من نوعه في هذا السياق.

■ جواد محمد

ظهرت المشكلة بين الدول القزوينية وهي: تركمانستان، إيران، أذربيجان، روسيا، وكازاخستان منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، والتي كانت كل الدول المذكورة باستثناء إيران جزءاً منه، حيث وضعت اتفاقية بين الاتحاد السوفييتي وإيران لترتيب العلاقة بينهما فيما يخص بحر قزوين، وبعد تفكك الدولة السوفييتية ألغيت الاتفاقية القديمة نظراً لظهور دول جديدة على شواطئ البحر المذكور وهي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان.

مقدمات التوافق

وباعتبار روسيا خلفاً للدولة السوفييتية المتهمة من الناحية القانونية، فقد منع ذلك الجميع من البدء في إنشاء مشاريع اقتصادية جديّة وضخمة على شواطئ البحر المذكور، مع التقنين في عمليات الاستثمار في صيد السمك والكافيار والاستخراج والملاحة وبناء خطوط نقل النفط.

عقدت فيما مضى 4 اجتماعات بين الدول القزوينية كان أولها عام 2002 في عشق أباد التركمانستانية، ثم سنة 2007 في إيران، في حين عقد الاجتماع الثالث في باكو عاصمة أذربيجان عام 2010، بينما كان الرابع في روسيا عام 2014، لتكون بمجموعها دون نتائج

لملوسة وجديّة يمكن الاعتماد عليها، إلا أنها كانت تساهم في أمرين مهمين وأساسيين هما أولاً: النمو المضطرب في التجربة السياسية للدول المنخرطة في هذه الاجتماعات فيما يخص بحر قزوين، وثانياً: انتظار اللحظة التاريخية التي تسمح بتوقيع اتفاق جدي بين الدول الخمس، وعزل تلك التدخلات المضرة التي كانت تحاول جاهدة منع حصول أية اتفاقيات إقليمية كبيرة في أي إقليم كان بمعزل عن وجودها.

فحوى الاتفاق الجديد

إن ما يدفعنا للقول عن الاتفاق الحالي بأنه مهم وجدي وغير مسبوق في هذا الإطار هو وضعه لتلك الأطر القانونية اللازمة لحل تلك المشاكل الكامنة بين هذه الدول دول حل المشاكل بنفسها، أي: أنه تعدى تلك النواحي التقنية التي تحل على مستوى الاختصاصيين، وبالرغم من أن الاتفاقات الموقعة بين الأطراف لم تعلن بشكل رسمي إلا أنه يمكن التأكيد على ما يلي:

أولاً: الاتفاق الحالي هو أول وثيقة خطية موقعة عامة بين الدول كافة المطلة على بحر قزوين تقوم برسم الأطر القانونية اللازمة لحل القضايا العالقة ووضع الاتفاقات المستقبلية وتقاسم الثروات الكامنة في البحر المذكور بغية تنظيم عملية استثمار مستدامة.

تضمن الاتفاق
بنداً يمنع تواجد
أية قوات
عسكرية في بحر
قزوين أو على
شواطئه لا تعود
للدول المطلة
عليه

الذي تبدى في عدم تجرؤ الولايات المتحدة على محاولة التدخل في الاتفاق أو التفكير في منعه. ثانياً: يمكن اعتبار الاتفاق نموذجاً أولياً عن شكل وآلية تعاطي القوى الدولية العظمى والإقليمية ذات الوزن العالي مع تلك الدول الأقل وزناً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، حيث كانت حصّة روسيا وإيران جغرافياً من حيث المساحة المائية التابعة لهما هي الأقل مقارنة بالوزن والمساحة وطول الشاطئ، ولم تجر أية محاولات للتعدي على الثروات الكامنة في المياه الإقليمية التابعة لبقية الدول، وبدون أية شروط أو قيود أو قروض ومنح، على شاكلة تلك التي كان يقدمها صندوق النقد الدولي.

إن ما يعطي الاتفاق مزيداً من الأهمية والوزن، يتمثل بوجود أطراف إيران وروسيا فاعلة ووازنة دولياً وإقليمياً، مما يجعله ذا تأثير مباشر على مجمل المسائل المرتبطة بإيران وروسيا بشكل غير مباشر، كما أنه يأتي في سياق تلك الاتفاقات التي تحصل في مختلف أنحاء العالم بمعزل عن القوى الدولية الغربية التقليدية، بداية باتفاقيات «البريكس» والمبادرة الكورية الكورية التي دفعت الولايات المتحدة للخوض في تفاهات أولية مع كوريا الشمالية مضطراً إلى ذلك بعد أن صاغت كلتا الكوريتين ما يمكن اعتباره الخطوط العامة لأي اتفاق مستقبلي تال بين الجانبين، مروراً بالاتفاقيات الجارية في جنوب شرق آسيا بقيادة الصين، ووصولاً إلى أمريكا اللاتينية، وانتهاءً بالاتفاق الأولي بين الدول المطلة على شواطئ بحر قزوين.

الجيوستراتيجية والاستراتيجية البعيدة رابحان من حيث عزل الدول الثلاث الأخرى عن تلك المحاولات التي تهدف إلى استهدافهما من قبل الولايات المتحدة بالتحديد، بالإضافة إلى تشريع الأطر اللازمة للبدء بعمليات الاستثمار المديدة التي كانت غائبة نظراً لغياب البيئة القانونية التي تسمح بذلك. ثالثاً: تضمن الاتفاق بنداً يمنع تواجد أية قوات عسكرية خارجية في بحر قزوين، أو على شواطئه، لا تعود لأية من الدول المطلة عليه، بمعنى آخر يسمح فقط للدول المطلة عليه بامتلاك أساطيل بحرية في البحر المذكور وبناء القواعد العسكرية بالقرب منه.

في الإطار الدولي

من الواضح أن الاتفاق سيعود بمنافع اقتصادية جيدة للدول الخمس مع توفير المزيد من فرص العمل في المدن الشاطئية لهذه الدول، بالإضافة إلى اطمئنان إيراني روسي فيما يخص المسائل العسكرية، كما أنه ذو دلالات مهمة جداً على الصعيد الإقليمي والدولي، وفي هذا المنحى يمكن التأكيد على نقطتين أساسيتين:

أولاً: إن هذا الاتفاق لا يرسخ التقدم الروسي الصيني والتراجع الأمريكي الذي بات مؤكداً على الصعيد الدولي فقط— إلا بالنسبة للمرتبطين مشيمياً بالسلطة الدولية الأمريكية اللقيطة— بل ينم أيضاً على إن الدول الصاعدة بدأت جدياً بالتحول نحو الهجوم من خلال تأريض تلك المشاكل القديمة قبل أن تشتعل، وإن التراجع في الوزن الاقتصادي الأمريكي بدأ يظهر جلياً في المناحي السياسية المباشرة، الأمر

«لن نستسلم، إن هاجمتمونا بدولاراتكم، فسنبحث عن طرق أخرى لتسيير أعمالنا» بهذه العبارة ردّ الرئيس التركي أردوغان على العقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بحق تركيا، فما هي هذه العقوبات؟ وما سببها؟ وما هو مصير العلاقات التركية الأمريكية بعد هذا الخلاف؟

الجرّة التركية الأمريكية تنكسر!

■ هندا دليقان

أقرّت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من العقوبات على تركيا بعد رفض الأخيرة تسليم القس «أندرسون» الأمريكي الجنسية، المتهم بالمشاركة بعملية الانقلاب العسكري التي حدثت في 15 تموز 2016، وذلك بالتعاون مع فتح الله غولن؛ المعارض التركي المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية.

وكانت محكمة تركية قد أخلت سبيل القس الأمريكي يوم 25 تموز الماضي، لكن وضعته رهن الإقامة الجبرية بعد احتجازه 21 شهراً في أحد السجون بأنقرة.

مضمون العقوبات الأمريكية

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على كلّ من وزير العدل والأمن الداخلي التركي، وذلك بسبب «لعبهما دوراً بارزاً في توقيف أندرسون واعتقاله» بحسب ما قالته المتحدة باسم البيت الأبيض. وتمكّنت هذه العقوبات، بحسب وزارة الخزانة الأمريكية، في مصادرة أية ممتلكات أو مصالح عقارية لكلا الوزيرين تحت الولاية القضائية الأمريكية، ويحظر بشكل عام على الأشخاص الأمريكيين الدخول في معاملات معهم، وتجميد الأصول المالية التابعة لـ كليهما.

كما وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في وقت سابق عبر حسابه في تويتر: مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات بلاده من الصلب «الفولاذ» والألمنيوم التركي.

آثار العقوبات

على الاقتصاد التركي

الضربة الكبيرة التي ألحقتها عصا العقوبات الأمريكية بالاقتصاد التركي ليست مستغربة، فبنية الاقتصاد التركي المرتبطة بشكل كبير بالمنظومة الغربية وعلى مدى زمني طويل أعطت هذه العقوبات قدرة كبيرة على التأثير سلباً بوضع الاقتصاد واليرة التركية. فقد تراجعت اليرة التركية بنسبة 20% جراء الخطوة الأمريكية، وكانت العملة التركية قد هبطت بنحو كبير منذ مطلع الشهر الجاري، إذ تراجعت من نحو 5 ليرات للدولار سجلتها في مطلع آب، إلى 6,88 ليرة للدولار بتاريخ 13 منه. وكانت اليرة التركية قد واجهت العديد من الصعوبات منذ بداية العام الحالي حيث خسرت أكثر من 34% من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، الأمر الذي يدفع أسعار السلع اليومية نحو الارتفاع. وتثير حرب تركيا التجارية مع ترامب، مخاوف من الركود في جميع أنحاء أوروبا بعد أن ضاعفت الولايات المتحدة رسوم الاستيراد على الفولاذ التركي والألمنيوم.

إجراءات للتخفيف من وطأة العقوبات

أعلنت تركيا عن استعدادها لاستخدام اليرة التركية في مبادلاتها التجارية حيث قال أردوغان: «نستعد لاستخدام العملات المحلية في تجارتنا مع الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا وغيرها من الدول التي نملك التبادل التجاري الأكبر معها». وأكد أن «تركيا مستعدة لتأسيس النظام نفسه مع الدول الأوروبية إذا كانت تريد الخروج من قبضة الدولار»، مضيفاً: «لا نقبل أبداً بهذا النظام الذي يعلن الحرب



الانقلاب العسكري الفاشلة التي حصلت في تركيا منذ سنتين، مروراً بالخلافات حول دعم أمريكا لـ «وحدات الحماية الكردية»، وصولاً للتمرد التركي على مطالبة واشنطن حلفاءها بالتوقف عن شراء النفط الإيراني وتنديدها بالعقوبات المفروضة على إيران. والسبب الجوهري في ذلك هو ميزان القوى الدولي الجديد الذي ترجح كفته لصالح دول صاعدة كروسيا والصين، وبما أن الوضع العام لاية دولة في العالم يتأثر بالوضع الدولي، فقد كان لتركيا نصيب جيد من هذا التأثير، إذ بدأنا نلاحظ العديد من «التكويكات» التركية في أكثر من ملف ولا سيما الملف السوري؛ مشاركة تركيا في أسنانا والمباحثات الجارية حالياً بين روسيا وتركيا من أجل إيجاد حل لملف إدلب.

وضمن هذا السياق الذي تتحسن فيه العلاقات التركية بشكل تدريجي مع القوى الصاعدة، تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها منعزلة أكثر، وهذا ما دعاها لاتباع سياسة العقوبات تحت ذرائع عدة «كخريجة القس أندرسون» في محاولة منها لتطبيق ضغوطات سياسية واقتصادية على حلفائها التقليديين الذين بدأوا بالابتعاد عنها شيئاً فشيئاً، مما يعني: أن هذه السياسات لن تعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية بشيء يذكر، لكنها مضطرة للقيام بها من أجل تنظيم تراجعها المضطرب باستمرار.

الإلكترونية الأمريكية، بعدما فرضت واشنطن عقوبات على أنقرة، وقال: «إذا كان لدى الولايات المتحدة أيون، فيوجد سامسونغ على الجانب الآخر» في إشارة إلى قدرة تركيا على التخلي عن أمريكا في مبادلاتها التجارية. وقد اعتبرت هذه الخطوة التركية عنصراً مهماً يمكن أن تلعب عليه بقية الدول، بحيث تضع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مواجهة مع الشركات الكبرى داخل بلاده، التي ستعثره مسؤولاً عن خسارتها لأسواق كبيرة في الجانب الآخر من العالم، مما سيؤدي إلى تعميق الشرخ داخل الإدارة الأمريكية المتصدعة.

كما أصدر أردوغان مرسوماً ينص على زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة من أمريكا. وحسب المرسوم تزداد الرسوم الجمركية بنسبة 140% على واردات السيارات الأمريكية، و140% على واردات الكحول، و60% على منتجات التبغ، و60% على واردات مواد التجميل، و50% على الأرز، و20% على الغلال. كذلك أعلن وزير البيئة والتطوير العمراني التركي عزم بلاده مقاطعة المنتجات الأمريكية الخاصة بقطاع البناء.

هل توتر العلاقات سببه قس؟

الخلاف بين تركيا وأمريكا ليس جديداً، فقد بدأ هذا الخلاف يتصاعد مع محاولة

بنية الاقتصاد التركي المرتبطة بشكل كبير بالمنظومة الغربية أعطت هذه العقوبات قدرة كبيرة على التأثير سلباً بوضع الاقتصاد واليرة التركية

الاقتصادية على العالم أجمع وبفرض إتاوات على الدول من خلال التهديد بالعقوبات».

وكان وزير المالية التركي قد طمأن المستثمرين بأن تركيا ستخرج من أزمة عملتها «أكثر قوة»، مشدداً على أن البنوك التركية قوية وعلى أن بلاده ستجاوز خلافها مع الولايات المتحدة. وتلقى خبراء اقتصاديون تعليقات وزير المالية التركي بترحيب متحفظ، وتماسكت اليرة بعد تصريحاته. وارتفعت بصورة ملحوظة من مستوى متدن قياسي بلغ 7,24 ليرة للدولار سجلته في بداية هذا الأسبوع بدعم من إجراءات اتخذها البنك المركزي، وتعهّد قطري بالاستثمار في تركيا. فضمن سياق التمرد العالمي الحاصل ضد الإرادة الأمريكية، أعلن أمير قطر عن أن بلاده ستستثمر في تركيا 15 مليار دولار بشكل مباشر، وذلك على شكل مشاريع اقتصادية وودائع واستثمارات.

ولكن سرعان ما عاودت اليرة لانخفاض قيمتها بعد تهديدات ترامب بزيادة العقوبات ما لم يتم الإفراج عن القس الأمريكي.

التركي يردّ الصاع صاعين

قالت الخارجية التركية في بيان لها: أنه «سيتم الرد بالمثل دون تأخير على هذا الموقف الأمريكي العدائي الذي لا يخدم أي هدف»، وبالفعل أعلن أردوغان أن بلاده ستقاطع المنتجات

الصورة عالمياً



- أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال لقائه نظيره التركي في أنقرة عن اتفاق بين الدول الثلاث: روسيا وتركيا وإيران، على إجراء التبادلات فيما بينها بالعملات المحلية.



- تعتزم الصين إرسال مسؤول كبير إلى الولايات المتحدة أواخر شهر آب لاستئناف المحادثات التجارية، وفق ما أعلنت وزارة التجارة الصينية في أوج توتر تجاري متصاعد بين البلدين.



- وافق مجلس الشيوخ الأمريكي الأربعاء الماضي على بحث فاتورة إنفاق على الدفاع وبرامج العمل والرعاية الصحية تتجاوز 850 مليار دولار، وسط اعتراض البيت الأبيض على جوانب منها.



- أشاد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بدور بلاده المتزايد في الاقتصاد العالمي، مشدداً على أنها جاهزة للنمو غير المسبوق، قائلاً: «إن الفيل النائم استيقظ ونهض وانضم إلى السباق».



- أعلنت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاروفا، أن بلاده تأمل باستمرار الحوار بين الكوريين، بحيث سيكون بإمكان الجانبين المضي قدماً وعدم الرجوع إلى الوراء في المحادثات بينهما.



- أعلن ناطق باسم السفارة الروسية في بريطانيا، أن موسكو تدعو لندن للانضمام عملياً للمبادرات الدولية لإعادة إعمار سورية بدل الاكتفاء بالتعبير عن القلق بشكل منتظم إزاء الوضع بهذا البلد.

ميزانية الدفاع الأمريكية 2019:

استكمال للتراجع



اعتمدت واشنطن قانون ميزانية دفاعية جديدة لعام 2019 وحجمها 717 مليار دولار، وقع عليها دونالد ترامب في 13 من الشهر الجاري في قاعدة «فورت درايم» العسكرية الأمريكية، لتكون أكبر ميزانية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دون حساب نسبة التضخم.

■ يزن بوظو

يزيد قانون الميزانية الدفاعية الأمريكية الجديد عن سابقه بنسبة 3%، أي: نحو 20 مليار دولار، ويتضمن زيادة عدد أفراد الجيش بنحو 16 ألف فرد، وزيادة الرواتب بنحو 2,6% وقد خصصت 40 مليار دولار لتحديث القوات الجوية، و65 مليار على تصميم رؤوس نووية صغيرة للغواصات، وعدة تفاصيل أخرى.

ما خلف القانون؟

قبل أن نناقش تفاصيل القانون «النظرية» وأثاره «العملية» على الصعيد الدولي، فلنناقش بالإضافة إلى حجم الميزانية، توقيتها والظروف السابقة له. عسكرياً: تم استكمال عملية ضرب التفوق العسكري الأمريكي، مع الإعلان بداية هذا العام عن أنواع جديدة من الأسلحة تمتلكها روسيا، ليس لها مثيل، ولا تستطيع المضادات الأمريكية التصدي لها. اقتصادياً: الصين تواصل صعودها لتصبح في مراكز متقدمة من أكبر اقتصادات العالم اليوم، وتمتلك أكبر عدد من السندات الأمريكية. سياسياً: دول «البريكس» مجتمعة تشكل حلفاً إستراتيجياً يمتلك من المقومات ما يجعله يسرع من تغير في موازين القوى الدولية، وأكثرها حساسية «الدولار»، ووقعت بعد أن صنعت صندوقها الخاص، ووقعت على اتفاقيات للتبادل الاقتصادي بعمالتها المحلية أو الذهب، بالإضافة إلى توجه دول أخرى غير أعضاء للتبادل معها بالعملة المحلية كإيران وتركيا وغيرها.

الأمور في حركتها

إن كل ما سبق ذكره مجتمعاً يجعل من

تلك التوجهات الأوروبية المختلفة التي تقترب مع روسيا والصين اقتصادياً.

للصين حصتها، والمستهدف بالداخل

يتضمن القانون أيضاً منع المؤسسات العسكرية شراء واستخدام تكنولوجيا الاتصال الصينية التي تنتجها شركتا «ZTE» و«هواوي» الصينيتين، هذه الخطوة يمكن وصفها بالاستعراضية والإعلامية، فالسوق الأمريكية بالنسبة للصين شبه مغلقة بسبب العقوبات والعقوبات، إلا أنه مؤخراً ومع كل التغيرات الحاصلة، شرع بعض رجال الأعمال داخل أمريكا نفسها إلى التقارب مع الصين والاستيراد منها وبشكل رئيس من هاتين الشركتين، الأمر الذي يتعارض مع خطة ترامب المحلية عموماً بزيادة مستوى الإنتاج الأمريكي.

التوافق فرضاً

بتأريهما، عقلايين ومتشددتين، تم التوافق بنسبة تزيد عن 90% ضمن إدارة البيت الأبيض على هذا القانون الجديد بحجمه الاسمي وتفصيلاته كل حسب رؤيته، للعقلايين لما يشكله من حماية لأمريكا داخلياً بمواجهة حلفائها الدوليين قبل أعدائها، وللمتشددتين لما لديهم من وهم بأن هكذا قرار سوف يحمي ريع أمريكا خارجياً ويزيده، ولكن في النهاية، سوف يكون للشعب الأمريكي رأي يقوله مع بدء العمل بالقانون وبهذه التكاليف على حساب معيشتهم ومستوى بطالتهم، قد لا يتوافق مع أي من التيارين ليخرج بواحد آخر جديد إن عاجلاً أم آجلاً.

الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بين يوم وآخر من تفجر فقاعاتها الاقتصادية، والدخول في أزمة مزمنة داخلياً وخارجياً مع جميع دول العالم، الأمر الذي تدركه إدارتها وسيناتوراتها أكانوا عقلايين أم متشددتين، لتكون ربما هذه فرصتهم الأخيرة التي باستطاعتهم أن يرفعوا من خلالها ميزانية دفاعهم ضمن «سباق التسلح» لتوسيعها وتحسينها ما أمكن، قبل أن يبدأ العجز فعلياً وبصورة غير قابلة للمناورة، كخطوة استباقية بشكل أساس لتردع وتخفف من حجم واثقل الضغط المتزايد محلياً ودولياً، فلا نستغرب مثلاً أن تكون الميزانية القادمة بقيمة نصف هذه بأحسن الأحوال، وتحت شعار «انتصار» قد يكون «حققتنا ما نريد، ولا حاجة للإسراف أكثر»، فهو التراجع ذاته: المنهزم يريد حماية نفسه ما استطاع، ولا فرصة للهجوم.

باسم الحماية من روسيا، يبتز الحلفاء

ينص القانون الجديد على عدد من الإجراءات لردع روسيا، منها: أن يحظر توريد المقاتلات الأمريكية «إف 35» لتركيا بعد أن قامت الأخيرة بشراء منظومات «s400» الروسية للدفاع الجوي، ما يعني: زيادة في التوتر بين البلدين وارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة التركية، وأن تنفق الولايات المتحدة 6,3 مليار دولار على تعزيز حضورها العسكري في أوروبا لمساعدة الحلفاء في الناتو على «التصدي للخطر الروسي» أي: ضغط عسكري على «الحلفاء» من محاولات تهريبهم من استحقاقاتهم الاقتصادية على الناتو، إضافة إلى عرقلة

سوف يكون للشعب الأمريكي رأي يقوله مع بدء العمل بالقانون وبهذه التكاليف على حساب معيشتهم ومستوى بطالتهم

العولمة النيوليبرالية: إعادة



شكّلت التجارة العالمية فقط 10,2% من الناتج الإجمالي العالمي.

ثم بدأت العولمة الثانية في 1945 والتي تشير إلى بداية التوسع الحالي في التجارة العالمية. وفيما يخص التفاصيل فقد كان هناك تعافٍ حاد في التجارة في أواخر الأربعينيات، ممّا يعكس إعادة إنشاء الاقتصاد العالمي في أوقات السلم. وكان هناك تفجّر حاد ثانٍ في التجارة بين عامي 1968 و 1980، ممّا يعكس فقاعات أسعار السلع وصدّات أسعار نفط أوبك في الأعوام الاثني عشر التي رفعت قيمة التجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي النهاية كان هناك تفجّر ثالث في التجارة بعد عام 1991 والذي دام حتّى حدوث الأزمة المالية عام 2008. في عام 2009 انهارت التجارة. لكنّها ورغم انتعاشها منذ ذلك الحين فهي لم تنتعش إلى حدٍّ مستويات النمو السابقة.

استمرت العولمة الأولى من 1870 إلى 1914. تبعتها عولمة عابرة امتدت ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وحتّى نهاية الحرب العالمية الثانية. بدأت العولمة الثانية عام 1946 واستمرّت. وضع عام 1972 علامة على نهاية حقبة بريتون وودز، لكنّ العولمة استمرت وتسرّعت حتّى. أن فرضية العولمتين المألوفة ربطت العولمة كتعريف بتاريخ التجارة، ولهذا تصبح العولمة هي التجارة والتجارة هي العولمة.

فرضية العولمات الثلاث

تقدّم لنا فرضية العولمات الثلاث نمط عولمة ثلاثة يبدأ في التسعينيات ويستمر حتّى الوقت الحالي، ويشار إليها باسم «العولمة النيوليبرالية».

على المستوى الرمزي يضع عام 1990 علامة على إعادة اتحاد ألمانيا ما بعد الحرب

والذي يهدف لزيادة الربحية وزيادة الحصّة من الأرباح.

لقد قدّم منطق التجارة الجديد رابحين وخاسرين. ويشمل الرابحين اقتصادات السوق الناشئة التي تلقت تدفّقات استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة هدفت لخلق منصات إنتاج تصديري. كما كان مالكو رأس المال في الدول المتقدمة من الرابحين أيضاً، لكنّ العمال في البلدان المتقدمة كانوا من الخاسرين الكبار.

الفرضية الساندة المضلّة

تمّ تحديد بداية ما يسمى بالعولمة الأولى منذ عام 1870. لقد استندت إلى إدخال التلغراف والتبريد والتحسينات الهامة على النقل بالبواخر والسكك الحديدية. أدّت هذه التطورات مجتمعة إلى زيادة هائلة في التجارة بين أوروبا الغربية والاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك كانت هناك هجرة هائلة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا وآسيا وأستراليا. يتمّ الادعاء بأنّ العولمة الأولى قد جرت منذ العام 1870 إلى 1914، فانتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى. فكان هناك ما بين 1870 و 1913 ميلاً مطّرداً لزيادة التجارة العالمية «لقد وصلت ذروتها في الحقيقة عام 1912». ثم تهاوت التجارة بشكل شديد عام 1914، لكن تمّ عكس هذا الهبوط بشكل اصطناعي بسبب واردات الحلفاء من الغذاء ومواد الحرب في 1917 و 1918.

وعليه فقد انهارت التجارة العالمية ومالت للأسفل خلال فترة ما بين الحربين. كان هناك تعافٍ دوري في العشرينيات والثلاثينيات، لكنّ التجارة لم تتعافٍ إلى مستويات ما قبل الحرب كحصّة من الناتج الإجمالي العالمي. وقد أدركت الحضيض في عام 1945 عندما

تنتشر فكرة وجود نوعين للعولمة في العصر الحديث: الأولى بدأت حوالي 1870 وانتهت عام 1914، والثانية بدأت في 1945 ولا تزال جارية. تتحدى هذه الدراسة هذه النظرة وتجادل بأنّ هناك ثلاث عولمات وليست اثنتين فقط. العولمة الأولى: الفكتورية، والعولمة الثانية: في الحقبة الكينزية التي دفعتها المكاسب من التجارة وهذه المكاسب زادت الأجور الحقيقية في الدول الصناعية، والعولمة الثالثة: النيوليبرالية التي قادها إعادة التنظيم الصناعي بدافع من الصراع التوزيعي.

■ توماس بالي

تعريب وإعداد: عروة درويش

الحديث، الأولى: بدأت عام 1870 وانتهت في 1914، والثانية: بدأت عام 1945 ولا تزال قائمة حتى اليوم. لقد استُخدم إطار العولمتين هذا لتهميش التفسيرات النظرية النقدية لحقبة العولمة الأخيرة.

إننا نقدم حساباً بديلاً عن وجود ثلاث عولمات في تاريخ الاقتصاد العالمي على مدى الـ 150 عاماً الماضية. يحول تفسير العولمات الثلاث تفسيرات التطورات التي حدثت في الأعوام الثلاثين الماضية بشكل جذري. فبدلاً من النظر إلى التطورات الأخيرة في ضوء التجارة العالمية، يتمّ النظر إليها عبر إعادة تشكيل تنظيم الإنتاج العالمي. لقد كان الهدف هو إعادة توزيع الدخل بأخذ من العمال وإعطائه إلى رأس المال، وتمكين مجالات الأعمال من الفرار من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي تمّ فرضها عليها بعد الكساد الكبير، وإخفاق الرأسمالية الفكتورية.

بشكل تحليلي: السمة النقدية لفرضية العولمات الثلاث هي في نقد تدوير تعريف العولمة بالتجارة. فالعولمة المعاصرة متعلقة بإعادة تشكيل الإنتاج وليس بالتجارة. التجارة مشمولة بشكل حتمي لأنّ البضائع والخدمات يجب أن تعبر الحدود. لكنّ نمط النقل لا يفسره النظرية التجارية، وهي التي تنص على النفع المتبادل لطرفي التجارة. ولكن يمكن تفسيره عبر إعادة التنظيم الصناعي الذي يحفز الصراع التوزيعي،

لا تفسر نظرية التجارة العولمة الثالثة، وزيادة حصّة رأس المال على حساب العمالة. يقال غالباً: إنّ التاريخ يكتبه المنتصرون، وأنّ حجج وقضايا الخاسرين تُدمر وتُنسى في الوقت الذي يتمّ فيه التبرير والموافقة على حجج وقضايا المنتصرين. يمكن للشئ ذاته أن ينسحب على الاقتصاد من الناحية النظرية، وعليه فإنّ الاقتصاد في الكتب الدراسية يعكس وجهة النظر المهيمنة والتي بدورها تميل لتعكس مجموعة المصالح المهيمنة.

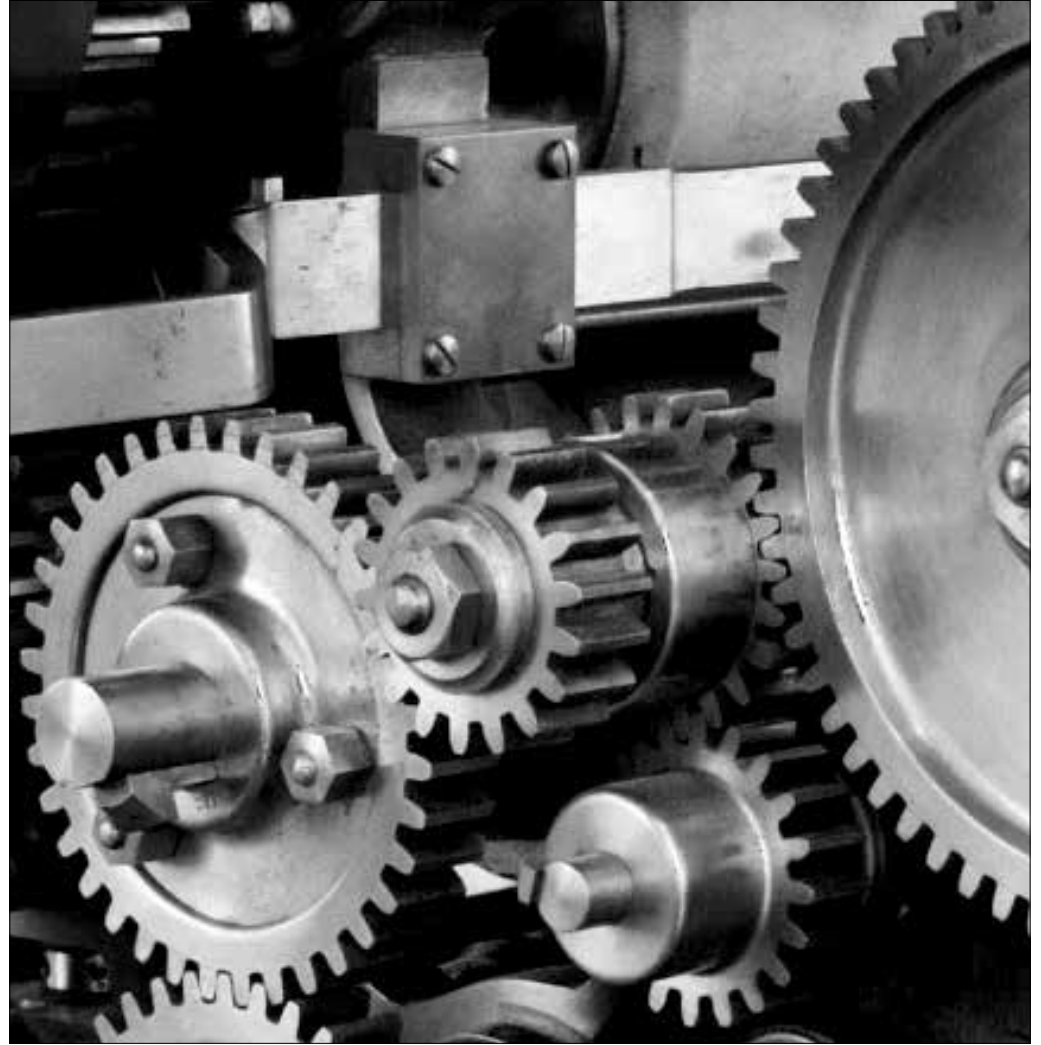
تحدي تاريخ العولمة المنمّط

يجتمع تاريخ الاقتصاد مع النظرية الاقتصادية ليصوغا «تاريخاً على المقاس»، والذي يقدم بدوره تمثيلاً مبسطاً للواقع المعقد، بحيث يصبح هو الحقيقة في نهاية المطاف. تمّ إنشاء التاريخ المنمّط بعناية ليتوافق مع النظرية المهيمنة بحيث يسيّر جنباً إلى جنب مع كل ما يخدم المنتصرين. يخدم التاريخ المنمّط وظيفتين مزدوجتين حيويتين، الأولى: هي إنشاء واقع مبسط يدعم النظرية المهيمنة. والثانية: هي منح درع مضاد للنقد التجريبي والتفاصيل غير المستحبة.

تتبدى لنا أهمية التاريخ المنمّط بشكل تام في حساب الاقتصاد السائد لتاريخ العولمة. يرى هذا الحساب بأنّ هناك عولمتين في العصر

الاقتصاد في الكتب الدراسية يعكس وجهة النظر المهيمنة والتي بدورها تميل لتعكس مجموعة المصالح المهيمنة

تشكيل الإنتاج العالمي



تألفت شركة التصنيع الفيتنورية الكلاسيكية من مصنع في الطابق الأرضي ومن قسم إدارة ومحاسبة يطلان على طابق المصنع. ومع نمو حجم الشركات بنمو حجم اقتصاداتها الوطنية، فقد توسعت عملياتها الأساسية بشكل تدريجي وتناثرت داخل حدود الاقتصاد الوطني. وتمثل الشركة متعددة الجنسيات عملية التناثر هذه إلى الفضاء الدولي، وقد تسارعت هذه العملية في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية. لكن السمة الرئيسية لشركات ما بعد الحرب العالمية الثانية، هي: أن إنتاجها كان بشكل رئيس لصالح الأسواق المحلية؛ فشركة فورد الأوروبية وجنرال موتورز الأوروبية كانتا كلتاهما تنتجان لصالح الأسواق الأوروبية وليس لصالح سوق الولايات المتحدة.

غيرت العولمة النيوليبرالية هذا النمط بحيث كانت شركات الإنتاج الفرعية الأجنبية (وخاصة الشركات الأمريكية) تستهدف بشكل متزايد التصدير العكسي نحو بلاد شركاتها الأم. يحمل اقتصاد البارجة منتجي البلاد على تقليص إنتاجهم المحلي، وعلى تحويل منشآت الإنتاج إلى الخارج، ومن ثم استيراد البضائع المنتجة في الخارج.

بالنتيجة، فإن «اقتصادات البارجة» تعني عدم وجود مكاسب كلية من التجارة وأن المجتمع يكون أسوأ حالاً بسببها. فالأرباح تزداد بحيث تزداد مكاسب رأس المال ولكن العالة تخسر، لكن خسارات العمال تفوق بكثير مكاسب رأس المال.

آثار «اقتصاد البارجة»

قد تكون الآثار الديناميكية لـ «اقتصادات البارجة» أسوأ مما ذكرنا من قبل حتى. التصنيع هو القطاع المحدد الذي يتم نقله للخارج. إن كان التصنيع هو مصدر ديناميكية وفورات الإنتاج (مثال نمو إنتاجية أعلى)، فعندها قد يخسر بلد الشركة الأم أكثر حتى. فإن كان التصنيع هو الدافع الرئيس للاستثمار فإن قطاع تصنيع أصغر سينتج تراكمًا رأسماليًا أقل ونموًا أقل.

تفسر «اقتصادات البارجة» «لغز» تدفق رأس المال نحو الشمال. التفسير بسيط: إن العجز التجاري الأمريكي هو توأم الفوائض التجارية في الصين وشرقي آسيا. تخلق اقتصادات البارجة هذا النمط من العجز والفائض عبر إعادة موقعة إنتاج الشركات في الأسواق الناشئة، وعليه فإن لدى هذه البلدان الآن منصات الإنتاج التصديري الذي يورد إلى البلدان الأم للشركات متعددة الجنسيات.

يدور كامل «اقتصاد البارجة» حول آثار زيادة قدرة الشركات على تحويل الإنتاج بين البلدان بسهولة وبتكاليف أقل. وهدف هذا التحويل هو إعادة توزيع الدخل. ويمكن للأثار المصاحبة لذلك أن تتضمن عدم الفاعلية في الإنتاج، وعوامل خارجية سلبية، وتقلص الطلب العالمي.

عاماً قصيرة، تمت إعادة تشكيل التصنيع العالمي بشكل كبير. فإن استثنائنا الاتحاد السوفييتي من البيانات، فإن الانخفاض النسبي لحصة أمريكا الشمالية من التصنيع والزيادة في حصة الصين-شرق آسيا سوف يبدو واضحاً بشكل أكبر حتى.

إن تحول التصنيع إلى الاقتصادات النامية قد غير بدوره تكوين صادرات الدول النامية. ارتفعت حصة الصادرات الصناعية من الدول النامية في الفترة ما بين 1965 و1980 من 15% إلى قرابة 27%. وارتفعت ما بين 1980 و1999 من قرابة 27% إلى قرابة 83%. يعكس هذا النمط التاريخي للتجارة حيث تتدفق البضائع المصنعة من الاقتصادات الصناعية إلى الاقتصادات الناشئة، ويميز بشكل جوهري بين العولمة الثالثة النيوليبرالية وبين العولمتين السابقتين عليها.

«اقتصاد البارجة»

إن المحفز الرئيس للعولمة الثالثة لم يكن التجارة، ولو أنها جزء حتمي منها، بل هو هدف المنظمات الصناعية إلى زيادة حصتها من الأرباح.

يمكن وصف العولمة النيوليبرالية بأنها «اقتصاد البارجة» Barge economics. والسبب الذي يدفع لتسميتها هكذا هي ملاحظة جاك ويلش، الرئيس التنفيذي السابق لشركة جنرال إلكتريك، بأنه بالإمكان بشكل نموذجي «وضع كل مصنع تملكه على بارجة». تخيل ويلش المصانع التي تطفو على زوارق بين البلدان من أجل استغلال أقل التكاليف الممكنة، سواء أتم تحقيق ذلك بسبب الفرق في أسعار الصرف أو بسبب الضرائب المخفضة أو الدعم أو غياب التشريعات أو العمالة زهيدة الثمن الممكن استغلالها.

تجعل العولمة النيوليبرالية من «اقتصاد البارجة» حقيقة. فقد تم بناء «البارجة» على تغيير تكنولوجي وتنظيمي معقد، بالاعتماد على بنية سياسية وقانونية تدعم الإنتاج الخارجي والاستعانة بمصادر أجنبية. بقيت التجارة ذات موقع رئيس لأن البضائع يجب أن تعبر الحدود، وبالتالي كان هناك حاجة لاتفاقيات تجارية.

لكن «اقتصاد البارجة» مختلف جوهرياً عن اقتصاد التجارة التقليدي. فالأخير يتمحور حول تبادل البضائع والخدمات عبر الحدود، المتعلق بالإنتاج الثابت في مكانه. أما «اقتصاد البارجة» فيتمحور حول خلق شبكة إنتاج دولية متحركة مرنة، تتشكل على مبدأ المراجعة الدولية للتكاليف «Arbitrage» شراء بضائع في سوق وبيعها في أخرى لتحقيق هامش ربح أعلى.

يمكن إيجاد جذور «اقتصاد البارجة» داخل اقتصاد التنظيم الصناعي وتطور الشركات متعددة الجنسيات، أو إذا ما تحدثنا بشكل أكثر عموماً: «الشركة المتناثرة» وقصة تطور الشركة المتناثرة هي قصة تاريخية طويلة للسرد.

**السمة النقدية
لفرضية العولمة
الثلاث هي في
نقد تزويج تعريف
العولمة بالتجارة
فالعولمة
المعاصرة متعلقة
بإعادة تشكيل
الإنتاج وليس
بالتجارة**

مصنعة مقابل بضائع مصنعة أخرى.

تحولات العولمة النيوليبرالية

بدأت العولمة الثالثة النيوليبرالية في 1990. والسمة الجديدة لهذه العولمة هي التحول الهائل في موقع النشاط التجاري والاقتصادي، والذي غير بدوره المكونات الجغرافية للتجارة. استمرت حصة التجارة الصناعية في التراجع عند نسبة 70%، كانت 70% في 1990 و65% في 2011. لكن الانخفاض الضئيل في عام 2011 يعكس على الأرجح الإزاحة المؤقتة الناجمة عن الأسعار الأعلى للنظ والسلع، وذلك كما حدث أيضاً في فترة 1980. أما حصة التجارة البينية-الصناعية من التجارة الدولية بقيت ثابتة نسبياً. إن بيانات التصنيف الصناعي الإجمالي تظهر لنا تراجعه في حدود 55% خلال فترة 1990-2006.

لقد حدث تحول جغرافي هائل في النشاطات الاقتصادية والتجارة خلال العولمة الثالثة النيوليبرالية. هناك زيادة هائلة في تطوير ونقل حصة الاقتصاد من الناتج الإجمالي العالمي، ومن الصادرات العالمية والواردات العالمية خلال فترة ما بين 1980 إلى 2015.

إن الدافع لهذه التحولات، هو: التحول في النشاط التصنيعي من الاقتصادات الصناعية إلى الاقتصادات النامية. إن للحقبة بين عامي 1980 و2006 سمات عديدة. أولاً: كان هناك انخفاض شديد الانحدار في حصة الاتحاد السوفييتي السابق من التصنيع. ثانياً: كان هناك زيادة كبيرة في حصة الصين وشرقي آسيا وشبه القارة الهندية من التصنيع. وتمثل هذه المجموعة الاقتصادات النامية، وقد ازدادت حصتها ما بين عامي 1953 و1980 من التصنيع بشكل هامشي، ثم انفجرت حصتها بعد عام 1980. ففي غضون خمسة وعشرين

والدخول الكامل لاقتصادات الكتلة السوفييتية السابقة في الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك فإن المفاوضات بحلول عام 1990 كانت تسير بشكل حسن على طريق الانقذات التجارية والاستثمارية الجديدة (مثال نافتا عام 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 والتي تعرّف في الوقت الحالي بنية الاقتصاد العالمي). عكست هذه المفاوضات التطورات الاقتصادية التي كانت تجري، وقد قامت الاتفاقيات التي نجمت عن هذه المفاوضات بتسريع وتعميق هذه التطورات ولم تقم بخلقها.

وحيث نرى فرضية العولمتين عبر «حجم» التجارة فقط، فإن فرضية العولمتين الثلاث تضيف قضية «تكوين» التجارة. في الفترة ما بين 1990 و2011 هيمنت التجارة الزراعية على العولمة الفيتنورية الأولى، حيث شكّلت المنتجات الزراعية 57% من التجارة عام 1990. كان الهيكل الرئيس للعولمة الفيتنورية هو الاقتصادات الصناعية لأوروبا الغربية التي تصدر البضائع المصنعة إلى الاقتصادات الناشئة: كندا والولايات المتحدة والبرجنتين وأستراليا، والتي كانت بدورها تبادل تلك البضائع بمنتجاتها الزراعية.

شهدت عولمة الحقبة الكينزية التفافاً في تكوين التجارة. استمرت تجارة العولمة الفيتنورية، لكن تم تكميلها بالإتجار في البضائع المصنعة بين الاقتصادات الصناعية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. ونحو نهاية الفترة انضمت بعض الدول المتأخرة في التصنيع (ويشمل ذلك تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة). في 1955 مكّلت البضائع المصنعة 55% من التجارة العالمية مقاسة بوصفها حصة من الناتج المحلي الإجمالي. بحلول عام 1990 ارتفعت حصة البضائع المصنعة إلى 70%. شملت هذه التجارة الجديدة تبادلاً بين الدول الصناعية، بضائع

إن لـ «اقتصاد البارجة» آثاراً اقتصادية سياسية، فكما رأينا فيما سبق فإنه لمن الحتمي أن ينتج اقتصاد البارجة عجزاً تجارياً. ينبع هذا من منطق إعادة تنظيم الإنتاج الهادف إلى تأمين إعادة توزيع الدخل. بدلاً من إعادة تنظيم متوازن للإنتاج العالمي كما هو الحال في نظرية التجارة التقليدية. ينتقل الإنتاج إلى البلدان النامية بحيث يزيد الصادرات، لكن ليس هناك ترتيب إنتاج تعويضي يضمن زيادة عادلة لصادرات الدول المتقدمة. طالما أن الاقتصاديين يعيشون حالة إنكار لهذا الأمر فلن نرى إلا تبريرات مهلهلة للعجز التجاري المستمر، تلقي باللائمة إما على العجز المفرط في الموازنة أو في عدم كفاية المدخرات الخاصة. ويتم التدرّع بمثل هذه التفسيرات لتبرير سياسات التقشف التي تهدف إلى الحد من العجز في الموازنة، أو لتبرير السياسات الرامية إلى زيادة الادخار الذي يزيد بدوره اللامساواة في الدخل. ولهذا فإن الفهم الخاطئ لآثار «اقتصاد البارجة» المتعلق بالعجز التجاري يمكنه أن يربط آثاراً مدمرة على السياسات عموماً وعلى الاقتصاد، وهو بدوره ما يؤثر على توزيع الدخل.

الديماغوجية الرقمية

يتضمن جدول محتويات الكتاب الصادر عن دار «بلوتوبرس» في 336 صفحة من القطع المتوسط، سبعة فصول، هي التالي: المقدمة، الإيديولوجية والقومية والفاشية، استبدادية الجناح اليميني والرأسمالية السلطوية، الترامبوية: دونالد ترامب والنزعة الرأسمالية السلطوية، الترامبية: إيديولوجية دونالد ترامب، ترامب و«تويتتر»: الإيديولوجية الرأسمالية على مواقع التواصل الاجتماعي، الخلاصة: الرأسمالية التواصلية الاستبدادية وبدائلها.

■ إعداد قاسيون

سياسات مضطربة

يرى الكاتب أننا نعيش في أزمنة سياسية مضطربة، حيث إن تكثيف الأزمات أدى إلى ظهور الرأسمالية الاستبدادية، ويستشهد في مقدمته بما علقته منظمة العفو الدولية في 2017 على الرسائل الإشكالية، التي كان ترامب يوجهها للأمريكيين، وعموم العالم، قائلة: «شهد 2016 فكرة المصير الإنساني والمساواة، الفكرة ذاتها لعائلة إنسانية، وهي تأتي تتعرض لهجمة قاسية وعنيفة من الروايات السلطوية للملامة، والخوف، وجعل أحدهم كبش فداء، ومما سرع وتيرة هذه الأحداث هم هؤلاء الذي سعوا إلى استلام زمام السلطة أو التعلق بها تقريباً بأي ثمن.. يجسد خطاب حملة ترامب الشنيع توجهاً عالمياً نحو سياسة أكثر انقسامية وأكثر غضباً. في أنحاء العالم، راهن السياسيون والقادة أنّ سلطتهم المستقبلية قائمة على روايات الخوف والتفكك، موجهين اللوم إلى «الآخر»، لأجل المظالم المصطنعة أو الحقيقية للعملية الانتخابية».

يقول الكاتب: «نعيش في زمن الأزمات الاقتصادية والحروب المعقدة والصراعات السياسية الشديدة. يستغل الديماغوجيون من أقصى اليمين هذه المشاكل والمخاوف. فهم يصرفون الانتباه عن الأسباب المجتمعية والسياسية والاقتصادية المعقدة للأزمات، ويصنعون أكباش فداء، ويدعون إلى القومية، وسياسة القانون والنظام».

ويضيف: «يذكرنا انتشار القوميات الجديدة والسياسات السلطوية بالماضي. ويمكن الخطر في أن التاريخ قد يعيد نفسه. في حين أن هناك خطراً من الانحدار إلى الماضي، نجد أننا في الوقت نفسه نشهد ظهور تكنولوجيات جديدة، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والتقنيات الذكية، وغيرها، ما يبشر بولادة عصر جديد».

دائماً ما يرتبط القديم والجديد بطرق معقدة في الوقت الحاضر بحسب المؤلف، الذي يجد أيضاً أن «السلطة الاستبدادية اليمينية تحتفل بنجاحات جديدة، ويتم نقلها من خلال أشكال جديدة، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي. فنجد مثلاً: دونالد ترامب يستخدم أدوات تواصل إحداها عبر برنامج تلفزيون الواقع المعروف باسم «The Apprentice»، والثانية على موقع التواصل الاجتماعي «Twitter» وهو كرئيس نموذج أولي لكيفية توصيل الإيديولوجيات القديمة عبر وسائل الإعلام الجديدة، وكيف تتخذ هذه الإيديولوجيات أشكالاً جديدة في عصر الإنترنت».

الديماغوجية الرقمية

تنشر قاسيون فيما يلي قراءة في كتاب «الرأسمالية السلطوية في عصر ترامب و«تويتتر» للكاتب: كريستيان فوكس ترجمة وعرض الكاتب نضال إبراهيم عن نشرة كنعان الإلكترونية

يحاول الكتاب صياغة أسس نظرية نقدية معاصرة حول التسلطية اليمينية والرأسمالية الاستبدادية، ويطرح العديد من الأسئلة، مثل: ما الرأسمالية الاستبدادية؟ كيف يتم التواصل مع الرأسمالية الاستبدادية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟ وللقيام بذلك، يقوم الكاتب بتحديث النظرية النقدية عن الاستبدادية لمدرسة فرانكفورت، والتي تعتمد على أعمال مفكرين في مدرسة فرانكفورت مثل: فرانز إل.نيومان، وثيودور و.أدورنو، وإريك فروم، وهيربرت ماركوس، وماكس هوركهايمر، وليو لوينتال. ويدرس كيفية عمل النظام السلطوي اليميني، وكيفية تواصله على منصات التواصل الاجتماعي مثل: موقعي «تويتتر» و«فيسبوك» الشهيرين على وجه الخصوص.

يعطي الفصل الثاني مقدمة لمفاهيم الإيديولوجية والقومية والفاشية من منظور نظرية النقد. ويقدم الفصل الثالث إطاراً نظرياً لفهم السلطوية اليمينية والرأسمالية الاستبدادية. ويحلل الفصلان الرابع والخامس القوة الاقتصادية وقوة الدولة والقوة الإيديولوجية في عصر دونالد ترامب بمساعدة النظرية النقدية. وهي تطبق النهج النظري النقدي للمفكرين مثل: فرانز ل.نيومان، ثيودور دبليو أدورنو، وإريك فروم.

ونقف عند الفصل الرابع الذي يركز على جوانب الاقتصاد السياسي للترامبوية «Trumpism» والدولانية الاستبدادية أو سيطرة الدولة على نحو استبدادي، ويحلل التغيرات التي طرأت على الرأسمالية الأمريكية، والتي أدت إلى القلق السياسي والديماغوجي، الذي أدى إلى ظهور رئيس مثل دونالد ترامب. ويلفت الفصل الانتباه إلى أهمية نظرية الدولة، لفهم ترامب، وتغيير السياسة التي قد يحققها حكمه.

فيما يتعلق بكيفية احتمالية تغيير الرأسمالية تحت قيادة ترامب، يقول الكاتب: «نحتاج إلى فهم أفضل لإمبراطورية ترامب الاقتصادية. فوفقاً لقائمة فوربس لأغنى أثرياء العالم، احتل ترامب في 2016 الرقم 324، مع ثروة تقدر بـ4.5 مليار دولار. على العموم، قياس الحجم الدقيق لثروة ترامب كان محل جدل»، مضيفاً: «إلا أن منظمة ترامب تبني، وتسيطر، وتشغل العقارات، والأبراج، وناطحات السحاب، والفنادق، وملاعب الجولف، والملاهي الليلية، والأبراج السكنية، والمنتجات الفاخرة والفاخرة. كما يملك ترامب شركة «ترامب للإنتاج ذ.م.م»، التي تنتج برنامج تلفزيون الواقع «The Apprentice» الذي ظل ترامب نجمه من 2004 حتى 2015».

ويؤكد الكاتب: أن العلاقة المتغيرة بين الدولة والرأسمالية هي بعد مهم في تحليل ترامب. قائلاً: «الرأسمالية الحكومية في حالة ترامب تعني: أنه لدرجة معينة تتفاعل الدولة والرأسمالية على شكل رأسماليين تحولوا إلى سياسيين مثل: دونالد ترامب، وريكس تيلرسون، وستيفن منوتشين، وبلير روس وبيتسي ديفوس».



الإيديولوجية الترامبية

ويركز الفصل الخامس على الإيديولوجية الترامبية «Trumpology». ويتحدث فيه الكاتب عن هذه الإيديولوجية قائلاً: «هذه الترامبية تلعب دوراً مهماً ليس فقط في استراتيجيات العمل والعلامة التجارية لدى دونالد ترامب، ولكن أيضاً في صعوده السياسي. لقد ساعدت وسائل الإعلام الكبرى «الزائفة» الحاسمة في صنع ترامب والترامبية، من خلال توفير منصات للمناظرات الشعبية، التي تتبع الأخبار وتجذب الجماهير».

ويؤكد أنه «من خلال نشر ترامب لأخبار في وسائل الإعلام، تصنع وسائل الإعلام ترامب بالمقابل. مع تحليل تجريبي لخطاب ترامب والخطابات الإقصائية في برنامجه على تلفزيون الواقع نجده يدعم تحليل الترامبية. الجمع بين قوة ترامب الفعلية و«ترامب كمشهد ومهندس وعلامة تجارية يجعل سياسات حكومته الملموسة غير قابلة للتنبؤ». وفي سياق العلاقة الإعلامية مع ترامب يقول: «لا يمكن للترامبية أن تتواجد ببساطة بسبب فرد واحد. مثل أية إيديولوجية، إنها تتطلب الهيمنة. إنها تتطلب أولئك الذين يحبون بترامب كعلامة تجارية وكزعيم، كما أنها تتطلب الرؤية العامة. الترامبية تحتاج ترامب كمشهد أو موضوع إعلامي. والمشهد الترامبي لديه بعدان. فمن جانب يفهم ترامب جيداً كيف يطرح نفسه كمشهد فضائحي، لكي يجذب الاهتمام العام. ومن جانب آخر، يحتاج الإعلام شخصاً مثل ترامب لأجل تقديم موضوع يجذب أكبر نسبة من الجماهير. هناك دافع ربح على الجانبين في مشاهد الترامبية، إذ إن أحد الجانبين يبحث عن فرص الإعلانات والتسويق والعلاقات العامة، لكي يكون قادراً على تحقيق مبيعات أكبر لسلسلة من البضائع ذات العلامات التجارية. أما الجانب الآخر يبحث عن المحتوى الذي يجذب جمهوراً عريضاً، وبموجبه يستطيع أن يبيع الفضاء الإعلاني على نحو أوسع».

تأثير النظام السلطوي

يحلل الفصل السادس كيفية استخدام دونالد ترامب «تويتتر» لإيصال الإيديولوجية السلطوية. ويستخدم المؤلف النظرية النقدية للشخصية الاستبدادية نظرياً لتأثير النظام السلطوي اليميني، ويشترك في هذا الغرض مع أعمال فيلهلم رايش، وإريك فروم، وثيودور دبليو أدورنو.

ويحدد الفصل القيادة الهرمية، والقومية، وصديق/عدو النظام، والنظام الأبوي العسكري كأربعة عناصر رئيسة من الاستبداد اليميني. وباستخدام إطار النظرية هذا، يقدم الكتاب تحليلاً نقدياً لسياقات تغريدات بلغت 1815 تغريدة نشرها دونالد ترامب في الفترة بين يوليو/تموز 2016 ويناير/كانون الثاني 2017. ويقدم الفصل نظرة ثاقبة حول كيفية عمل النظام السلطوي اليميني على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية مثل «تويتتر».

ومما يقوله الكاتب في هذا الشأن: «تسمح النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت بتفسير وفهم استخدام تويتتر السلطوي من قبل ترامب. لغة ترامب شعبية، عدوانية، هجومية، وبروليتارية، وهذا الأسلوب يسمح له بالظهور كشاب رائع، حيث يكون في القمة، لكن في الوقت ذاته يكون من الناس البسطاء. ويقدم نفسه كقائد أشبه بنائب منفرد يقاتل وحده النخب السياسية».

ويستخلص الكاتب بعض الاستنتاجات في الفصل السابع، مشيراً إلى أن الأمل العملي الوحيد للتواصل السياسي هو: الكفاح لأجل الأشكال الديككتيكية للتواصل السياسي التي من شأنها أن تقدم المكان والزمان، لمناقشة تعقيد العالم ونشره إعلامياً. ويرى أنه بالنسبة لمجتمع يشهد ازدهاراً ويرغب في تجنب السلطوية والفاشية، فعلى البشر فيه بالضرورة أن يتعاملوا مع بعضهم بطريقة إنسانية واجتماعية. الإنسانية الاشتراكية هي الوصفة والسلاح ضد الفاشية والترياق لها أيضاً.

■ عن نشرة كنعان الإلكترونية

بؤساء الأرض



قطرة، تراكم القطرات يثقب الحجر، يفتته إلى ذرات أصغر فأصغر حتى يتلاشى ويختفي، وتبتلعها قطرات الماء المتجمعة. وهكذا ينتصر البؤساء الضعفاء على الأسياد والهرافات القوية ويحدث التغيير.

يبدو المشهد للوهلة الأولى كمعركة الماء مع الحجر، ينتصر الحجر القاسي ويبيد قطرات الماء في كل مكان ويهزمها شر هزيمة، ولكن ينتصر الماء الضعيف على الحجر القوي في النهاية، تتجمع ضربات قطرة وراء

من رواية فيكتور هيغو التي تحمل الاسم نفسه، الرواية التي اقتبس منها أربعة أفلام سينمائية خلال سنوات مختلفة: 1935، 1978، 1998، 2012، والفيلم الرابع فيلم غنائي موسيقي، يسرد قصصاً عن حياة الناس البؤساء في القرن التاسع عشر في فرنسا. أبطاله جان فالجان وكوزيت ومفتش الشرطة. تدور أحداث الفيلم عشية ثورة 1830 التي كانت بمثابة تمرين وتدريب للناس على ثورات 1848 في أوروبا.

لا يختلف الوصف الروائي لفكتور هيغو، وتصوير مشاهد الفيلم السينمائي لحياة بؤساء القرن التاسع عشر في فرنسا، عن حياة البؤساء الواقعية في مختلف بقاع العالم. تتكرر المشاهد نفسها أو ما يشابهها في الهند واندونيسيا وأمريكا اللاتينية، في أوروبا وإفريقيا، في سورية واليابان، في بلدان الشرق والغرب.

تتكرر المشاهد نفسها، حيث يستيقظ الناس صباحاً وينقص من عمرهم يوم، ينقص من عبوديتهم الاقتصادية الاجتماعية يوم واحد، يسرقهم سيد ذو بدلة أنيقة، وتقف هراوة الشرطة فوق رؤوسهم، يستيقظون صباح اليوم التالي، يمضون عمرهم في ملاحقة السراب.

إنه يوم آخر يمضي، لا شيء جديد سوى الصراع اليومي، إنها حرب من نوع آخر. حرب الحضارة على البؤساء، حرب رجال الشرطة ضد سارق رغيغ الخبز البائس، وحماية الشرطة لسارق الأوطان وناهب الشعوب. في حرب مثل تلك، يحيا بؤساء الأرض.

قاسيون

في نهاية اليوم يزداد العمر يوماً، وهذا ما تتمكنون من فعله في حياة الفقر، صراع ونضال من أجل ماذا؟ يوم آخر ينقص من الحياة! وفي نهاية اليوم، يوم أبرد، وما ترتدونه لا يبعد عنكم البرد، ويأتي الوباء بسرعة مستعداً للقتل. يوم آخر يقترب من الموت. في نهاية اليوم لن تأخذوا شيئاً مقابل لا شيء، فهناك أطفال يجب إطعامهم. بهذه الكلمات يصور لنا فيلم «البؤساء» الغنائي حياة الناس، الفيلم مقتبس

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



وصلت بوارج حربية أمريكية إلى بيروت واللاذقية عام 1947 وأعلنت الصحف السورية الصادرة في حلب عن مقاطعتها لدعوة زيارة المدمرة الأمريكية في اللاذقية احتجاجاً على السياسة الأمريكية تجاه الشعبين السوري واللبناني. في الصورة جريدة صوت الشعب تنشر خبر مقاطعة حملة الشاي والعسكر «الأمريكية» كما نشرت صوت الشعب أخبار حملة الشيوعيين الانتخابية في جبل لبنان، وأخبار مهرجان الأول من أيار وعيد الشهداء الذي نظمه الشيوعيون في ملعب دمشق الرياضي بحضور الآلاف.



مهرجان المياه والحري بالدريكيش

انطلقت في مدينة الدريكيش فعاليات مهرجان المياه والحري الذي تقيمه محافظة طرطوس بالتعاون مع وزارة السياحة بتاريخ 17 آب الجاري، وتضمنت فعاليات اليوم الأول عرضاً لفرقة الخيالة وأعمالاً يدوية من الخشب والخيزران وجرافاً تراثية وفناً تشكيلياً ومنتجات المرأة الريفية إضافة إلى التصوير الضوئي ومعرض للزهور وأعمال يدوية من الورق ومستحاثات بحرية طبيعية ومعرض للمأكولات الشعبية والتراثية من إنتاج أبناء المنطقة. عرض أيضاً فيلم وثائقي عن مدينة الدريكيش والمهن اليدوية القديمة كالنتور والفخاريات والمياه والحري.



منحوتات تدمر المرممة

يتابع فريق من خبراء الترميم في المديرية العامة للآثار والمتاحف أعمال الترميم للمنحوتات الحجرية التدمرية التي نقلت إلى دمشق. وينفذ الخبراء هذه الأعمال وفق المنهجيات والمعايير العلمية المتبعة عالمياً وباستخدام مواد ومعدات وأجهزة حديثة. وكان الخبراء السوريون بالتعاون مع نظرائهم البولنديين أنجزوا خلال العام الماضي ترميم منحوتة أسد اللات الشهيرة والمعروضة حالياً في المتحف الوطني بدمشق. وستعرض هذه المنحوتات التدمرية أمام زوار المتحف الوطني خلال فترة قريبة مع إعادة افتتاح قاعات المتحف.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحماسة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/08/19» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

مختارات في التراث لهادي العلوي



بعض طرق الكوفة متأهباً للانتفاض ضد المأمون، إذ نظر إلى عجوز تتبع أحمال الرطب، فتلتقط ما يسقط جمع منها في كساء عليها رث، فسألها عما تصنع بذلك، فقالت: إني امرأة لا رجل لي يقوم بمؤنوتي، ولي بنات لا يعدن على أنفسهن بشيء، فأنا أتتبع هذا من الطريق وأتوقته أنا وولدي. فبكى محمد بكاء شديداً وقال، أنت والله وأشباهك تخرجوني غداً حتى يسفك دمي.

-7-

خطب عبد الملك مروان في مكة، فوعظ الناس وأمرهم بتقوى الله، فنهض عليه رجل من الحضور وقال: مهلاً مهلاً إنكم تأمرون ولا تأتمرون وتنهون ولا تنتهون، افنقندي بسيرتكم في أنفسكم، أم نطيع أمركم بالسنتكم، فإن قلتم اقتدتوا بسيرتنا فأين وكيف وما الحجة؟ ومن النصير من الله في الاقتداء بسيرة الظلمة التي أكلوا أموال الله دولاً وجعلوا عباد الله خولاً، وإن قلتم أطيعوا أمرنا واقبلوا نصيحتنا، فكيف ينصح غيره من يغش نفسه، أم كيف تجب الطاعة لمن لم تثبت عدالته؟ وإن قلتم خذوا الحكمة من حيث وجدتموها، واقلبوا العظة حيث سمعتموها، فعلام قلنا أزمّة أمورنا وحكمنّاكم في دمائنا وأموالنا؟ أما عرفتم علمتكم أن من فينا من هو أبصر بفنون العظا، وأعرف بوجوه اللغات منكم، فتحلحوا عنا لهم وإلا فاطلقوا عقالها وخلوا سبيلها يتدبر إليها الذين شردتهم في البلاد، ونقلتوهم في كل واد. وهنا قام إليه أحد الحراس فأخذه، وكان هذا آخر العهد به.

من المثاليين الذاتيين أنكروا الوجود الفعلي للعالم وأدغموه في المطلق.

-4-

كان المهلب بن أبي صفرة مشتبكاً مع الخوارج على رأس جيش لمصعب بن الزبير، وجاء الخبر بمقتل مصعب، فعلم الخوارج قبل المهلب فتوافقوا يوماً على الخندق، فقال الخوارج: ما تقولون في مصعب؟ فقالوا: إمام هدى. قالوا: فما تقولون في عبد الملك؟ قالوا: ضال مضل. ومروم يومان وبلغ مقتل مصعب واستبداد الأمر لعبد الملك جيش المهلب وورد عليه كتاب عبد الملك بتجديد ولايته على الجيش، فلما توافقوا ناداهم الخوارج: ما تقولون في مصعب؟ فأمسكوا عن الجواب. قالوا: فما تقولون عن عبد الملك؟ قالوا: إمام هدى، فقال الخوارج: يا أعداء الله وعبيد الدنيا، بالأمس ضال مضل، واليوم إمام الهدى.

-5-

نمي إلى جعفر بن سليمان حاكم المدينة، أن مالك بن أنس أفتى بأن طلاق المكره لا يجوز، وأنه يعني بذلك أنبيعة الخليفة العباسي غير ملزمة لأحد لأنها أخذت بالإكراه، فجاء به وأمر الجلاوزة بتعليقه من يديه ورجليه على شكل أقفي، ثم أخذوا يضربونه بالسياط حتى انخلعت كتفه، واركتب منه أمر عظيم. يقول راوي الخبر فما زال مالك يعظم في أعين الناس وكان تلك السياط كانت حلياً حلياً به.

-6-

بينما محمد بن إبراهيم المعروف بابن طباطبا الحسيني، يسير في

كانت ثمة فسحة للمقارنة لو ان كتابنا تخلصوا من هيمنة الثقافة الأحادية وعرفوا شيئاً من ثقافة الشرق

بالإشتمزاز من جهل العامة فيتميزوا عنها. وكثيراً ما تصبح كلمة عامي صفة مثيرة للإستهجان لما يقتزن بها من الجهل. وهم لا يفرقون بين الجهل والامية، فالعوام أميون، أي: لا يحسنون القراءة والكتابة، لكنهم قد لا يكونون جهلة بالضرورة لأنهم يزاولون مهناً وصناعات تحتاج إلى الفكر والمهارة، ومن يملك الفكر والمهارة لا يسمى جاهلاً، وإنما يسمى أمياً، إذا كان لا يقرأ ولا يكتب. والعوام أيضاً يشتملون على وعي اجتماعي طبقي سياسي، ووعيهم السياسي قديماً محفور بالثقافة الرفضية للدولة، وهم لا يحبون الدولة التي تجد لها أنصاراً وأتباعاً كثيرين بين أهل العلم والعقل. وحديثاً يضاف إلى عناصر وعيهم السياسي الوعي الوطني المناوئ للاستعمار. وهذه مظاهر وعي ومعركة قد تنعدم نظائرها في أوساط العلم والثقافة. فالعامة ليست مصدر إزعاج للعقل والضمير بل هي في الحقيقة من مصادر الوعي.

-3-

جاء المتصوفة ومن قبلهم أهل التاو بوحدة الوجود وأقاموها على تعدد الواحد، فهي وحدة مفرقة وإنما ترجع في وصفها بالوحدة إلى المطلق الذي ترجع إليه الأشياء، والمطلق واحد افتراضي منه تبدأ الأشياء فتكثر وتتنوع في حركة انشقاق يتوسع بها الوجود ويواصل اختراقاته، حتى يثأى بكثرته عن الوحدة ويتفصل ويتمايز. ومن أراد جمعه تفصّد وخرج الدم من فمه ومناخيره وهؤلاء هم أصحاب وحدة الوجود، وهم قديماً مجموعة

-1-

تكتظ الساحة الثقافية أو بالأحرى السيا-ثقافية بالكتابة عن الإسلام السياسي، أي: عن الحركات المسماة أصولية أو سلفية أو دينية، وتشهد وتتكاثف الكتابات حولها، إلى حد أن بعض الكتاب ألقى عن نفسه كل عبء غير هذا العبء، وجعل محور نضاله وغاية سعيه أن يتصدى لهذا الإسلام الذي يزيد خطره على غيره، بل هو الخطر الوحيد الأوحده بعد أن أعاد هذا البعض ترتيب قائمة الأعداء لتستقل بالإسلام، حيث يصبح أعداء الأمس، إن كان هناك أعداء بالأمس، أحباباً فلم تعد الرأسمالية الاحتكارية وغرستها الرأسمالية الكولونيالية- التابعة- ولا الاستعمار ولا سليلته «إسرائيل» من بين الأعداء، بل هي في نهاية الأمر حليفه في الحرب المصيرية على الإسلام.

كانت ثمة فسحة للمقارنة لو أن كتابنا تخلصوا من هيمنة الثقافة الأحادية، وعرفوا شيئاً من ثقافة الشرق. كان عمر بن عبدالعزيز باستغنائهم المطلق عن الولاية والخلافة يمسلم حكاية الحكيم الصيني ياو. والحكيم ياو من رموز التاويين. أرادوه أن يكون إمبراطوراً فرفض قائلاً أنه لا يحتاج إلى إمبراطورية. وعندها قال تشوانغ تسه، حكيم التاو الثاني: ياو لا يحتاج إلى إمبراطورية، لكن من لا يحتاج إلى الإمبراطورية هو بالضبط ذلك الإنسان الذي تحتاجه الإمبراطورية ليحكمها.

-2-

”أهل العلم والعقل عندما تتسع عليهم المعرفة بالحقائق ينتابهم شعور